تلخيص كتاب
المدارس النحوية

للدكتور شوقي ضيف

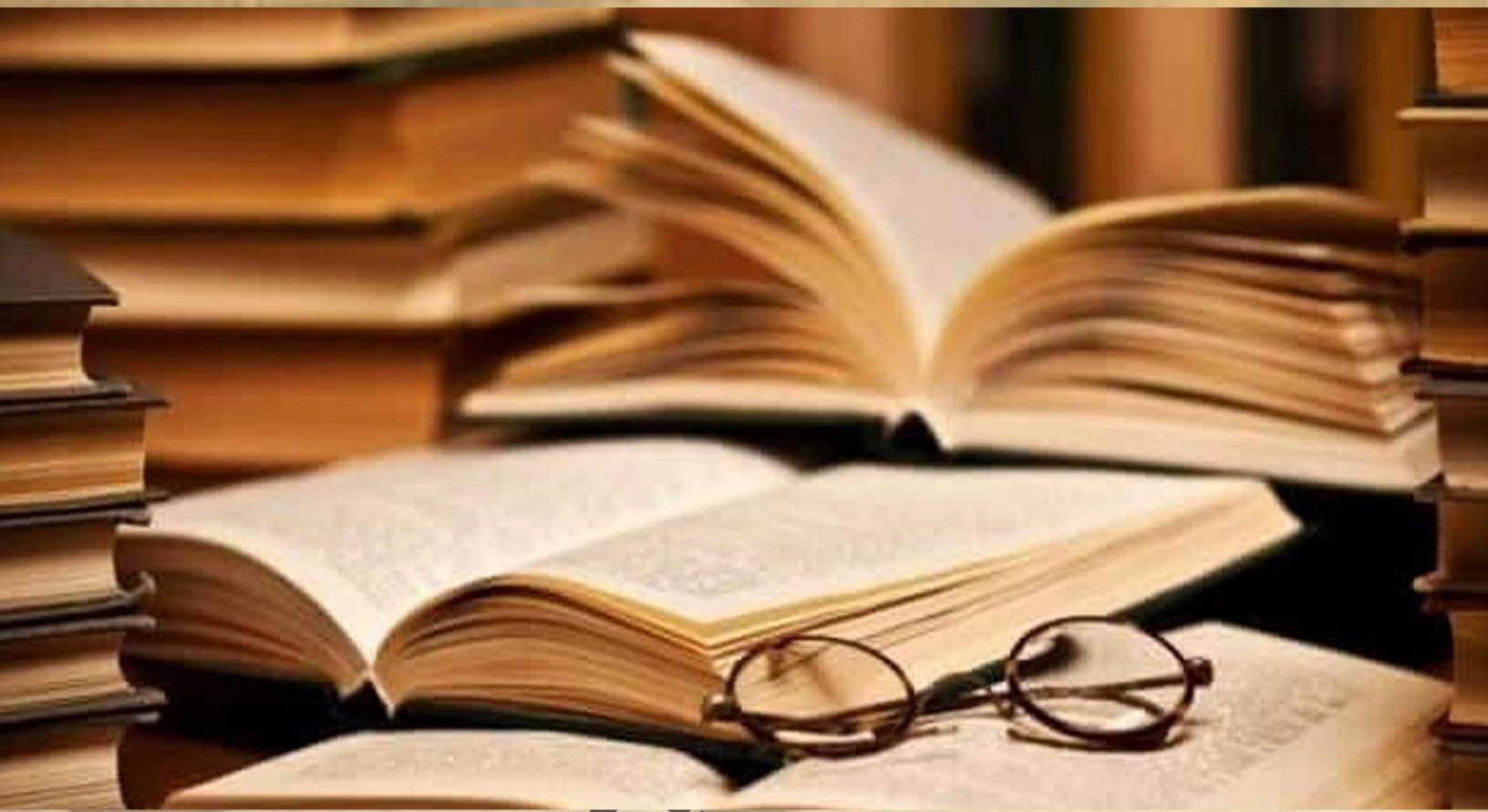

أ. محمد فضل العجماوي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تلخيص كتاب المدارس النحوية

للدكتور شوقي ضيف

لخصه

محمد فضل أحمد عبد الباقي

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول: المدرسة البصرية

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: البصرة واضعة النحو.

الفصل الثاني: الخليل.

الفصل الثالث: سيبويه.

الفصل الرابع: الأخفش الأوسط وتلاميذه.

الفصل الخامس: المبرّد وأصحابه.

الفصل الأول:

البصرة واضعة النحو

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أسباب وضع النحو.

المبحث الثاني: أول من ألف في النحو:

المبحث الثالث: البصرة تضع النحو.

المبحث الرابع: أسباب التميز العلمي للبصرة.

المبحث الخامس: أوائل النحاة.

المبحث الأول: أسباب وضع النحو

أرجع الدكتور شوقي ضيف وضع النحو إلى أسباب مختلفة:

أولًا: السبب الديني: ويكمن في الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا، سليما إلى أبعد حدود الصرامة والفصاحة، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، بسبب كثرة الأعاجم الذين دخلوا الإسلام، ونزحوا إلى الحواضر الإسلامية، واختلطوا بأهلها، وفي المقابل أيضا ضعفت سلائق العرب الذين استوطنوا البلاد المفتوحة، واختلطوا بلسانهم الأعجمي، أضف إلى ذلك أن كثيرا من أبناء العرب ولدوا من أمهات غير عربيات، فكانوا يتأثرون بهن في نطقهن وفي تعبيرهن ببعض الأساليب العربية،

السبب الثاني: باعث قومي عربي، وتمثل في اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازا شديدا، جعلهم يخشون عليها من الفساد عند اختلاطهم بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها؛ خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية،

السبب الثالث: اجتماعي، يتمثل في أن الشعوب التي انضوت تحت راية الدولة الإسلامية، أحست بحاجة شديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها، حتى تتمثلها تمثلًا مستقيمًا[1].

---

(1) ويمكن أن نضيف إلى الأسباب التي أدلى بها الدكتور شوقي ضيف:

المبحث الثاني: أول من ألف في النحو:

العلوم كجميع مظاهر الطبيعة لا تظهر فجأة، ولا مكتملة مرة واحدة، وإنما يكون لها بذرة صغيرة تنمو، ثم تكبر شيئا فشيئا حتى تستوي على سوقها.

وهذا القانون ينطبق أيضًا على علم النحو، ولهذا ساد الغموض والاضطراب مسألة تعيين أول من ألف في علم النحو، وأقدم من عزي إليه أنه تكلم في النحو هو الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، حيث تقول الروايات إن أبا الأسود الدؤلي دخل عليه يوما، فرآه غارقا في التفكير، فسأله عن ذلك فأجابه بأنه سمع بالعراق لحنا، وأنه يفكر في وضع علم النحو، وبعد أيام دفع علي إلى أبي الأسود صحيفة مكتوب فيها: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا حرف".

غير أن المؤرخين شككوا-بحق- في هذه الروايات ـ وبينوا أنها من وضع الشيعة،

السبب الرابع: باعث سياسي، وهو أن نشر العربية وجعلها اللغة الرسمية للدولة والدواوين والمراسلات من مظاهر بسط نفوذ الدولة العربية وإحكام سيطرتها على البلاد المفتوحة، فكانت الحاجة ماسة إلى نشر اللغة العربية بين هذه الشعوب لإحكام السيطرة عليها، وتأكيد نفوذ الدولة، وذلك لا يتم إلا من خلال وضع علم النحو،

السبب الخامس: أن كثيرا من أبناء الأمم الأعجمية التي دخلت الإسلام كانوا حريصين على تبوء المناصب السياسية، والاقتصادية، والعلمية في الدولة الإسلامية، ولم يكن أمامهم سبيل إلى ذلك إلا من خلال تعلم اللغة العربية وإتقانها، فكانت الحاجة ماسة أيضا إلى وضع علم النحو.

وهناك من الروايات من يقف في وضع النحو على أبي الأسود الدؤلي، ولكنها أيضا تضطرب اضطرابا شديدا في السبب والباعث الذي دفعه إلى وضع النحو، فمن قائل إنه سمع ابنته تقول متعجبةً: ما أحسنُ السماءِ، فقال لها: بل قولي: ما أحسنَ السماءَ.

ومن قائل: إنه سمع قارئا للقرآن يقرأ: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسولِهِ)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس يصل إلى هذا، وهناك روايات تحصر السبب بينه وبين زياد بن أبيه، وأخرى بينه وبين عبد الله بن زياد، وهذه الروايات أيضا مختلفة متضاربة، فبعضها يقول: إن أبا الأسود هو الذي طلب الإذن من الأمير، وبعضها الآخر يقول: إن رجلا لحن عند الأمير، فأمر أبا الأسود أن يضع النحو.

كما تختلف هذه الروايات أيضا في القدر الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي من أبواب النحو،

غير أن المؤرخين أيضا شككوا في هذه الروايات، وردوها إلى انتحال الشيعة ومحاولتهم رد نشأة جميع العلوم إلى أئمتهم، أو المتعاطفين مع مذهبهم، ومن المعلوم أن الدؤلي كان من متقدمي الشيعة، وإن لم يكن من الغلاة.

على أن بعض المؤرخين كالزبيدي قد يشرك تلميذي أبي الأسود الدؤلي **نصر بن عاصم** و**ابن هرمز** في وضع النحو، وأنهم وضعوا للنحو أبوابا، وأصلوا له أصولا.

ويرى الدكتور ضيف أن كل ذلك من عبث الرواة الوضاعين المتزيدين، وهو عبث نابع من أن أبا الأسود نسب إليه حقا أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم،

المبحث الثالث: البصرة تضع النحو:

يرى الدكتور شوقي ضيف أن مدينة البصرة هي التي وضعت علم النحو بالتسلسل التالي:

1- وضع أبو الأسود الدؤلي نقط الإعراب.

2- بدأ الناس في البصرة يتساءلون عن أسباب هذه الإعراب، وتفسير ظواهره، مما هيأ للبعض أنظارا نحوية بسيطة.

3- أطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها، اشتقوها من قول أبي الأسود لكاتبه: فتحت شفتي، وضممتها، وكسرتها" فسموها على التوالي: نقط الفتحة، ونقط الضمة، ونقط الكسرة.

4- لا بد أنهم لاحظوا اختلافا في إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام، فهي إذا جاءت في بداية الكلام لزمها الرفع إلا إذا سبقتها إن وأخواتها، وإذا تلت فعلا كانت مرفوعة أو منصوبة، ولا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك مصطلحات مثل المبتدأ والفاعل، والمفعول.

5- كما لا يبعد أنهم لاحظوا اختلاف كلمات اللغة، من حيث لإن منها ما يقبل الحركات الثلاث (الفتحة، والضمة، والكسرة)، وأن منها ما يلزم حركة واحدة، أو يلزم السكون، فسموا النوع الأول المعرب، والنوع الثاني المبني.

6- الأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك. ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يطوى فيها من أقيسة وعلل.

7- كان عبد الله بن أبي إسحاق (ت 117 هـ) هو أول نحوي بصري نجد عنده طلائع التنظير للقواعد النحوية. وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، ولكنه من القراء.

8- يلاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوا ابن أبي إسحاق كانوا من القراء، كتلميذيه عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القراء.

9- إكثار سيبويه من التعرض للقراءات في كتابه، يعطي دلالة أن ما كان بينها من اختلافات هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله.

10- هناك شروط لا بد أن تتوافر في أي علم لكي يصاغ صياغة دقيقة:

الشرط الأول: اطراد قواعده.

الشرط الثاني: أن تقوم القواعد على الاستقراء لكامل.

الشرط الثالث: أن يكفل لهذه القواعد التعليل.

الشرط الرابع: أن تصبح كل قاعدة أصلا منضبطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا.

هذه الشروط الأربع لكي يصاغ العلم صياغة دقيقة حققها وقام بها ابن أبي إسحاق وتلاميذه:

فمن حيث اضطراد القواعد: فقد تشددوا فيه كثيرا، مما جعلهم يطرحون الشاذ، ولا يعولون عليه، وكلما اصطدموا به خطأوه أو أولوه.

ومن حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة.

المبحث الرابع: أسباب التميز العلمي للبصرة:

توفرت عدة أسباب جعلت من البصرة مركزا ثقافيا ومنطقة التقاء الثقافة العربية بالثقافة الأجنبية، ومن هذه الأسباب:

1- كانت البصرة مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة.

2- كانت البصرة أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُنْدَيْسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، مما جعل روافد من تلك الثقافات تصب فيها، ولذلك كان طبيعيا أن نجد بها أقدم المترجمين، وهما ماسرجويه الذي ترجم عن اللاتينية، وابن المقفع الذي ترجم عن الفارسية.

وقد خلص الدكتور شوقي ضيف من ذلك إلى نتيجة، هي: أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني، وما وضعه أرسطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته.

المبحث الخامس: أوائل النحاة:

1-عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي:

هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة 117 هـ)، قال عنه ابن سلام: "كان أول من بَعَجَ النحو، ومد القياس، وشرح العلل"، وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، وعُني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكِّن لها في ذهن تلاميذه، وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها، يخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وعض زمان يابن مروان لم يدع،،، من المال إلا مسحتا أو مجرفُ

اعترضه؛ لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة -كما يتبادر- على كلمة "مسحتا" المنصوبة، أو بعبارة أدق: لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه.

ويبدو أن عبد الله ابن أبي إسحاق كان من أوائل العلماء الذين فتحوا باب رد بعض القراءات القرآنية، تمسكا بالقياس النحوي، ومن ذلك أنه رد قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، حيث كان يرى أن الصواب النصب على المفعولية.

2-عيسى بن عمر الثقفي:

لم يكن عربيا صليبة، بل من موالي آل خالد بن الوليد، ونزل في ثقيف فنُسب إليها، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق، حيث مضى على هديه يطرد القياس ويعمّمه، ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة "يا مطرا" في قول الأحوص:

سلام الله يا مطرا عليها ،،، وليس عليك يا مطر السلام

على النصب في كلمة "يا رجلا" وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة، وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي، من ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فبت كأني ساورتني ضئيلة ،،، من الرقش في أنيابها السم ناقع

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور.

كما تابع عيسى ابن عمر شيخه أيضا في مخالفة جمهور القراء، حيث كان يقرأ: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بنصب أطهر على الحال، وجعل هن ضمير فصل،

وتذكر كتب التراجم أن عيسى ألف في النحو كتابين هما، : "الجامع" و"الإكمال"، وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده في أولهما ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثاني، وتوفي سنة قد توفي سنة 149 هـ).

3-أبو عمرو بن العلاء:

قيل: إن اسمه كنيته، وفي بعض الروايات اسمه: زبان بن العلاء المازني التميمي، ولد سنة 70 هـ) بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفي بها سنة 154 هـ)، وقد تتلمذ لابن أبي إسحاق، وعني بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة، وهو أحد قرائه السبعة المشهورين، كما عني بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها، فهو إلى أن يكون من اللغويين والقراء أقرب منه إلى أن يكون من النحاة، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، لكن علية أية حال، فقد رُويت له في كتب النحاة بعض آراء نحوية قليلة، من ذلك أنه كان يرى أن المنصوب في قولهم: "حبذا محمدٌ رجلًا" تمييز لا حال1، وكان يترك صرف سبأ في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ وكأنه جعله اسما للقبيلة، والحق أنه لم يكن نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إنما كان لغويا وراويا ثقة من رواة الشعر القديم، إذ كان قد سمع عن العرب وأكثر من السماع.

4-يونس بن حبيب:

من موالي بني ضَبَّة، وُلد سنة 94 هـ)، وتوفي سنة 182هـ، رحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا، مما جعله راويا كبيرا من رواة اللغة والغريب، ولحق ابن أبي إسحاق، وروى عنه، ولزم أبا عمرو بن العلاء.

صنف كتابا في لغات العرب، كانت حلقته في البصرة تغص بالطلاب، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه، واسمه يتردد في كتابه، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية.

وكانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها، من ذلك: أن الخليل كان يرى أن مفعول ننزع محذوف في الآية الكريمة: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ والتقدير: لننزعن الفريق الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وقال يونس: جملة "أيهم أشد" هي المفعول.

وكان سيبويه لا يرد المحذوف في التصغير، فمثل يضع تصغر على يُضَيْع، بينما كان يرده يونس فيقول في تصغير يضع: يُوَيْضع.

وكان يذهب إلى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء.

الفصل الثاني:

الخليل بن أحمد:

المبحث الأول: ترجمته:

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، عربي من أزد عمان، ولد سنة (100هـ)، وتوفي سنة (175هـ)، نشأ وعاش في البصرة، وتردد إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، ولازم حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، كما اطلع على العلوم المترجمة، وخاصة علم الرياضيات.

ورُزِقَ الخليل بن أحمد عقلا مبتكرا، مخترعا، ساعده على اكتشاف علم العروض اكتشافا ليس له سابقة، ولا تدانيه لاحقة، إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه، وحدوده، وتفاعيله، وتفاريعه، غير مبق لمن جاءوا بعده شيئا يضيفونه إليه، وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم، وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق.

كما استغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها، وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، كتب مثلا يوضع معها: كبت، وتكب، وتبك، وبكت، وبتك، وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية، مميزا دائما بين ما استعملته العرب منها، وما أهملته

ولم تنطق به، على نحو ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة، ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي وهو الحلق واللسان والفم والشفتان، بادئا بحرف العين وبه سماه.

المبحث الثاني: المباحث الصوتية عند الخليل:

يظهر أن الخليل بن أحمد عرف المباحث الصوتية عند الهنود، وكانت قد نمت عندهم نموًّا واسعًا، وأضاف على ضوئها مادة صوتية غزيرة، نقل منها تلميذه سيبويه في كتابه نقولا كثيرة، كما نقلت منها الكتب المتأخرة، وهي ترد إلى ثلاثة جوانب:

أولها: ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة، يليها الحرف المذاق ساكنا، فيقال في الباء: أبْ، وفي التاء: أتْ،، وهلم جرا، وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكنا، والمكث عنده قليلا، بخلاف ما لو وُصِل بحرف بعده، فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت،

الثاني: وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس، وجهر، وشدة، ورخاوة، واستعلاء، واستفال، مما يتناثر في صحف كتاب سيبويه، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات، وما يداخلها من إمالة، وروم، وإشمام، والإمالة معروفة، والروم حركة مختلسة ضعيفة، أما الإشمام فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تُسمَع، وإنما تُرَى في حركة الشفة، فهو أقل من الروم همسا وخفة،

الجانب الثالث: هو ما يحدث للصوت في بنية الكلمة من تغير يفضي إلى القلب، أو الحذف، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الإدغام،

المبحث الثالث: إقامته صرح النحو والتصريف:

لم يترك الخليل في النحو والصرف كتابا جامعا، إنما ترك- إن صح ما ذكره المترجمون له- كتابات فرعية كرسالة له في معنى الحروف، وثانية في جملة آلات الإعراب، وثالثة في العوامل، ويظن القفطي أنها منتحلة عليه، ورابعة لعلها من عمل غيره إذ تسمى "شرح صرف الخليل"، وعلى الرغم من ذلك فإن تلميذه سيبويه سجل في كتابه كثيرا من بحوثه النحوية والصرفية، حتى كأنه كان موكلا بأن لا يترك له رأيا مهما يتصل بقواعد العِلْمين ومسائلهما إلا دوّنه حتى قال القدماء: إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل،

وقد وصل علما النحو والصرف إلى الخليل ساذجين من أسلافه، وما زال بهما حتى استويا في صورتهما التي ثبتت على الزمن، ونستطيع أن نقول في إجمال: إن جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه، ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطيهما وراسم لوحتيهما إنما هو الخليل، فالخليل هو الذي سمى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر، أما سكونها فسماه الوقف، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل: مررت بعبد الله باسم الجر، كما سمى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم، وكان يرى أن الألف والياء والواو في التثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب، كما كان يرى أن أسماء الأفعال مبنية، ولا محل لها من الإعراب، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل،

وأدته بحوثه الواسعة في بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أن يقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة، ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة، ووضع للأبنية

المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكد أنه هو واضعه، وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلا هو "فعل"، وأضاف إليها لاما في وزن الرباعي المجرد مثل جعفر فوزنه فعلل، ولامين في وزن الخماسي المجرد مثل سفرجل فوزنه فعلَّل، أما الكلمات المزيدة فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة، وتجمعها حروف كلمة "سألتمونيها"، وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها؛ ليمتاز الأصلي من المزيد، فمثلا: أكرم وزنها أفعل، وتفضّل وزنها تفعّل، وإليه يرجع الفضل في وضع قوانين الإعلال والقلب،

المبحث الرابع: موقف الخليل من العوامل والمعمولات:

كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، حيث ذهب إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية، والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب، وقد يكون العامل معنويا على نحو ما نص تلميذه سيبويه من باب المبتدأ؛ إذ جعله معمولا للابتداء، ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل، وهو لم وإِنْ وأخواتها، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو أن ولن وبابهما، يقول سيبويه: "زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول: "كأن أخوك عبدَ الله" تريد: كأن عبد الله أخوك؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، ومن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها،

ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"، والخليل هو الذي فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملا لفظيا فيما بعدها، بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه، يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ : إنما هو كفى الله بالرفع، ولكنك لما أدخلت الباء عملت، وكان يذهب إلى أن "إن" الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله، وكان يقول: إنها هي أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة؛ لأنها لا تخرج عن بابها، بينما غيرها يفارق الباب مثل "من" فهي تأتي شرطية وتأتي استفهامية مثلا، ومعروف أن جواب الشرط إما أن يكون فعلا، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله، وإما أن يكون جملة اسمية وحينئذ لا بد له من الفاء،

والخليل هو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة وإعرابه حسب مواقعه من العوامل، فمثل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ تقديره: وأمرنا للإسلام،

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر؛ طلبا للإيجاز، ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف، مثل: مررت به المسكين أي: هو المسكين، ومثل إنه -المسكين- أحمق، أي: هو المسكين أيضا،

وكان كلما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلا، ولعل خير ما يصور ذلك "الحال"، فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة، فلا بد أن يكون نكرة، ولا يصح أن يكون معرفا بالألف واللام ولا مضافا، فلا يقال: كلمته المستبشر تريد: كلمته مستبشرا، ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ومضافة وموضعها حال، من ذلك: "أرسلها العِراك" أي: معتركة، و"مررت بهم الجمَّاء الغفير" أي: جما غفيرا، وخرَّج ذلك الخليل على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نية طرح الألف واللام، وكأنهم قالوا في المثل الأخير: "مررت بهم قاطبة، ومررت بهم طُرًّا" أي: جميعًا،

ولعله أول من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب، على نحو ما يلقانا في باب النعت، إذا كان في تعظيم أو مدح أو ذم، فقد كان يجيز فيه الإتباع لسابقه، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف،

المبحث الخامس: موقف الخليل من السماع والتعليل والقياس:

اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس:

والسماع عنده إنما يعني نبعين كبيرين: القرآن الكريم بقراءاته، والأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم، ويأخذ عنهم الشعر واللغة، ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة،

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه، ويظهر أنه هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم، ونستطيع أن نعرف مدى المادة اللغوية والشعرية التي كان يحملها في صدره برجوعنا إلى كتاب سيبويه، فإن أكثر النقول فيه ترد إليه، ولا نجد سيبويه يُسَجِّل له قاعدة نحوية أو حكما نحويا إلا ويروي معهما سيلا من عبارات العرب، وأشعارهم ينقله عن لسانه، وكل بيت ومَثَل وكلمة إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم، فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة

الكثيرة، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل.

وواضح أنه يعتمد في أحكامه على محفوظاته في اللغة، وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها.

وكان يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة، أما الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علة شَبَهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أُعرب المضارع لشَبَهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أخرج ومخرج وأكتب وكاتب، وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئا منها لا يشبه الاسم،

وكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائما على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا، من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا؛ لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته أي، مثل: يا أيها الحارث ورُفع معها صفة لها؛ لأنها مبهمة يلزمها التفسير، فصارت هي والحارث بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا حارث، وبذلك يكون القياس في مثل: يا زيدُ والحارثُ الضم.

وعلى هذا النحو كان يسجل القياس والشاذ عليه، محاولا دائما أن يجد مخرجا لما شذ على الأقيسة، بل كثيرا ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياسا له، من ذلك جمع وجوه مع ذكر

شخصين، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن "قولهم": ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا".

التمارين العقلية في النحو:

والخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارا ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب، وعمم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهارا لمهارتهم وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سمي "أولو" من قوله عز وجل: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ أو سمي "ذوو" من قولهم: ذوو عزة، وكيف يجري إعرابهما حسب مواقع الكلام، فقال: أقول: "هذا ذَوُون، وهذا أُولون" لأني لم أضف "أي: لم أتبعهما المضاف إليه" وإنما ذهبت النون في الإضافة،

وواضح من كل ما قدمنا أن الخليل يعد بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونص على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب، ومد ذلك في علم الصرف والفقه بأبنية الكَلِم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال،

الفصل الثالث:

سيبويه

المبحث الأول: ترجمته ونشاطه العلمي:

اشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي، واسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمّم على التزود أكبر زاد بشئون اللغة والنحو، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، واتبع في ذلك طريقتين: طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلى به وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية،

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض العرب يقول"، و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"، يدل -في رأينا- على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتِّم، أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيئاته.

ولما توفي الخليل خلفه -على ما يظهر- في حلقته، وأكبّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضا في بغداد، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وناظر الكسائي في دار يحيى البرمكي في المسألة الزنبورية الشهيرة، التي انتهت بتحكيم الأعراب الذين حكموا للكسائي، مما أغضب سيبويه، الذي اختار أن يغادر بغداد وولى وجهه نحو موطنه، غير أن الموت عاجله في شيراز، وقيل: في همذان أو ساوة، سنة (180 هـ).

المبحث الثاني: تأليفه الكتاب:

من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل، إذ نراه في بعض المواضع يعقب على ذكره لاسمه بكلمة "رحمه الله"، وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وأذاعه في الناس باسم "الكتاب" عَلَما اختص به هذا المصنَّف وحده دون بقية المصنفات في عصره، بحيث كان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب"، فيُعلم أنه كتاب سيبويه دون شك، وظل هذا الاسم خاصا به، دلالة على روعة تأليفه وإحكامه، ونرى كثيرين من النحاة وغيرهم ينوهون به تنويها عظيما، من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحْيِ".

ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسما يفرده به، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهي بها، ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح الكتاب ويخرجه إخراجا نهائيا، لكن ينبغي أن لا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكْفَل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسَّق سيبويه أبوابه

وأحكمها إحكاما دقيقا، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف، وقد جعله في قسمين كبيرين:

أما القسم الأول فخصّه بالنحو ومباحثه، وكاد لا يترك في هذه المباحث جانبا إلا استقصاه من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب، وأوائل الجزء الثاني، حتى إذا فرغ من هذه المباحث انتقل يبسط في دقة القسم الثاني وما يخوض فيه من المباحث الصرفية، محيطا بكل تفاصيلها إحاطة تامة، واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك.

ولكتابه سيبويه الفضل في صك وإرساء أكثر المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له، فمن ذلك أنه عرض لأبواب التوابع عرضا واسعا، وجرت على لسانه كلمات النعت والبدل والتوكيد والعطف، ويريد به عطف البيان، ولكنها جميعا يتداخل بعضها في بعض، بحيث يسميها أحيانا صفة، وقد يسمي عطف البيان نعتا، وجعل التوكيد قسمين: قسما مكررا وقسما غير مكرر، وسماهما خالفوه التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، وكان يسمي عطف النسق الشركة وحروفه مثل الواو حروف الإشراك.

وقد لا يضع الاصطلاح الخاص المميز كأن نجده يقول: "هذا باب نظائر ضربته ضربة، ورميته رمية"، وسمى النحاة الباب بعده "اسم المرة".

وتلقانا في مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا، وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء.

وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط، ويصور ذلك من بعض الوجوه أن نجده يتحدث عن الحذف في الكلام، وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثل لذلك بقولهم: "حينئذ الآن" على تقدير: حينئذ اسمع الآن.

وهذا الغموض في جوانب من الكتاب كان سببا في أن يتناوله كثيرون من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق، وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمي والمازني، وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرماني.، وعُنُوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية ونسبة المجهول منها إلى من نظموه من العرب، وكان أول من عُنِيَ بذلك الجرمي.

المبحث الثالث: منهج سيبويه في التعريفات وموقفه من العوامل والمعمولات:

يغلب على سيبويه أن يعنى في توضيح الباب الذي يتحدث عنه بذكر أمثلته التي تكشفه، يقول مثلا في باب التنازع بعد ذكر عنوانه السالف: "وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا؛ تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره".

والكثرة الغالبة في أبواب الكتاب تجري على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد.

وقد يعمد إلى ذكر الأقسام المنطوي عليها الباب، كقوله في فاتحة كتابه: "الكلم: اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".

وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحاول أن يحد بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، من ذلك تعريفه للفعل في السطور الأولى من الكتاب إذ يقول: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث "مصادر" الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"، وهو تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أي: المصدر ودلالته على الزمان الماضي والمستقبل والحاضر، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والأمر والمضارع، وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين وبين الكوفيين، وهي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أو الفعل؟ أو بعبارة أخرى: أيهما اشتُق من صاحبه؟ وواضح من قول

سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" أن المصدر -في رأيه- هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه.

وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو، وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى: عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".

فالعامل هو الذي يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون، وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل، وبدأ بالفعل، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل، ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر، ونراه في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد لا يقف عند المفعول به، بل يضيف إلى ذلك عمله في المصادر، أو بعبارة أخرى: المفاعيل المطلقة مثل ذهب الذهابَ الشديد وقعد القُرْفُصاء ورجع القهقرى، كما يضيف عمله في المفعول فيه، أو بعبارة أدق: في ظرفي الزمان والمكان، ويذكر عمله في المجرور عن طريق الجار.

ويتحدث عن عمل الفعل في الحال مفرقا بينه وبين المفعول، إذ الحال صفة للفاعل أو المفعول، ويقف عند كان وأخواتها: صار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل، ويقول: إن المنصوب بعدها ليس مفعولا، وإنما هو خبر لها، وهي بذلك أفعال ناقصة، وقد

تأتي تامة فتكتفي بفاعل كغيرها من الأفعال مثل كان الأمر أي: وقع، وأصبح محمد أي: دخل في الصباح.

وقد أكثر سيبويه من عقد الأبواب التي تصور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وهو إنما يجب إذا جاء بدلا من فعله كقولهم في الدعاء له: "سقيا ورعيا" أي: سقاك الله ورعاك، و"هنيئا" أي: لتهنأ، وقولهم في الدعاء عليه: "ويلك وويحك"، ومما اطرد فيه حذف الفعل قولهم: "ما أنت إلا سيرا".

ويضع سيبويه في تضاعيف كلامه قاعدة عامة لعمل العوامل مضمرة، إذ يقول: "إذا عملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع"، ويمثل للرفع بحذف المبتدأ في قولك: "الهلال" تريد: هذا الهلال، ومما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قول الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ على تقدير: أمري طاعة وقول معروف.

وعلى نحو ما اتسع سيبويه في الحديث عن حذف العوامل على هدي ما قاله أستاذه الخليل في ذلك، اتسع في الحديث عن حذف المعمولات، فمن ذلك الخبر بعد مرفوع لولا في مثل: "لولا عبدُ الله للقِيتُك"، ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر، وكذلك الخبر بعد لو في مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ فقد جعل أن وما بعدها في محل رفع بالابتداء، وقال: إن المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة لولا على المسند إليه والمسند.

وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتّجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب، من ذلك أن نراه يعرب المصدر حالا إذا اتجه ذلك في مثل: "ذهب به مشيا" أي: ماشيا، واشترط لذلك أن لا تدخله الألف واللام إلا ما جاء سماعا مثل: أرسلها العراك أي: معتركة، ويمثل له في موضع آخر بقولهم: "لقيته فجاءة ومفاجأة وعِيانا"، و"كلمته مشافهة وأتيته ركضا

وعدْوا ومشيا"، ، ثم يقول: "وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سُرْعة، ولا أتانا رُجْلة" إذ المصدر في المثالين ليس في موضع فاعل.

وكان يسمي حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.

المبحث الرابع: موقف سيبويه من السماع ومنهجه في التعليل والقياس:

يجري سيبويه في السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته، كما رأينا عند ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والخليل، وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثقين، والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

وكان سيبويه يقول: "القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة"؛ ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها، ومما وقف عنده الآية الكريمة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وكان ابن عامر يقرأ "يكونَ" بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس؛ لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابا له، ولم يرد الله في رأيه أنه يقول للشيء كن فيكون، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون، ومعنى ذلك أن قوله: "فيكون" كلاما مستقلا، لا مترتبا على الأمر، ومن هنا نرى سيبويه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر، ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة: "تساءلون به والأرحامِ" بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مررت بك وزيد، بل لا بد من أن يقال: مررت بك وبزيد، أي: إنه لا بد في العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر.

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثقين في موطنه، وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، وله في الكتاب القدح المعلّى، ويليه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه أكثر من مائتي مرة، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة، ثم ابن أبي إسحاق وقد نقل عنه أربع مرات، ويروي السيرافي عن أبي زيد أنه كان يقول: كلما قال سيبويه: "وأخبرني الثقة فأنا أخبرته". ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

وذكرنا آنفا أنه دخل بوادي نجد والحجاز، وأنه قيد كثيرا عن العرب، ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعرا ونثرا، وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير، معتمدا عليها في تقرير قواعده، ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل دائما ما جاء شذوذا على ألسنتهم، وهو ينعته تارة بالضعف وتارة بالشذوذ، أو القبح أو الغلط، يقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه، من ذلك قوله: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان"، وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعا منصوبين؛ لأنهما يتبعان منصوبا.

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: "وليس شيء يضطرون "العرب" إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم، واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة، ونحن لا

نكاد نمضي في قراءته حتى نجده يعلل لعدم جزم الأسماء، يقول: "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة". ونراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه، فإنك تقول: إن عبد الله ليفعل كما تقول: إن عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى.

وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة، متمثلا بقول جرير:

أبحت حمى تهامة بعد نجد ،،، وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء "أي: حميته"، وقول الحارث بن كلدة:

فما أدري أغيَّرهم تناء ،،، وطول العهد أم مالٌ أصابوا

يريد: أصابوه ،،، يقول: "كما لم يكن النصب "أي: الضمير المنصوب" فيما أتممت به الاسم يعني الصلة". ويقول: إن حذفه في الصلة أحسن لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد، فكرهوا طولها، أما في الصفة فحذفه حسن، ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة؛ ولذلك جعل الحذف في الصلة الأصل وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعف حذف العائد في الخبر؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة.

ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع في العمل، ويرتب على ذلك أنه يجوز في المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل. ويقيس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدي، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب.

والصرف عنده كله أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاء منقطع النظير، وخاصة أبنية الأسماء، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال "تفعيلة" وثمانية، وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك كلمة عِزْويت أي: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو فِعْوِيل، وحملها أو بعبارة أخرى: قاسها على "فِعْلِيت" لوجود النظير في هذا المثال، وهو عفريت ونفريت، وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وُجد مثال شاذ حُمل على غيره ودخل في قياسه، وإذا نطقوا كلمة على صيغتين وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة، نص على ذلك في وضوح مؤثرا لبناء المقيسة على الشاذة، من ذلك كلمة ثور، فقد جمعها العرب على ثِوَرة جمعا قياسيا، كما تقول في كوز: كِوَزة وعود: عودة وزوج: زوجة، وجمعوها أيضا على ثِيَرة جمعا شاذا، يقول: "وقد قالوا: ثِوَرة وثِيَرة قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم، وهذا ليس بمطرد يعني: ثِيَرة".

ودائما يتشدد سيبويه في القياس، وقد يفضي به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض ما جاء عن العرب كثيرا، ومن خير ما يوضح ذلك عنده النسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل مثل ثَقِيف وهُذَيْل، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوهما على فَعَلِيّ وفُعَلِيّ فتقول: ثقفي

وهذلي، ونحوهما: قُرَشي، ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياسا مطردا، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الياء في النسب، كقولهم في حنيف: حنيفي، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك، وإن كثر على ألسنتهم، فمثل سعيد ينبغي أن تكون النسبة إليه: سعيديا، وكأنه اتخذ من المثال النادر وهو حنيف أصلا للقياس، ورفض الكثير المستعمل لأن قياسه في رأيه ضعيف.

وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة، فإذا هو يصوغ في كل جانب من كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس، وحقا لا يتسع بذلك في النحو كما اتسع به في الصرف، فقد كان يسير في النحو بحذاء ما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة، أما في الصرف، فقد اتسع في ذلك اتساعا كبيرا، فمن ذلك أن نراه في الممنوع من الصرف يعرض أبنية كثيرة لم تُسمع عن العرب، يقول مثلا: "وإن سميت رجلا ضربوا، فيمن قال: أكلوني البراغيث "أي: من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث" قلت: "هذا ضربونَ قد أقبل" تلحق النون كما تلحقها في أولي لو سميت بها رجلا من قوله عز وجل: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾ ، ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل قال: هذا ضربون ورأيت ضربين، وكذلك يضربون في هذا القول، فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال: هذا مسلمين "علما على شخص" قلت: هذا ضربين قد جاء".

الفصل الرابع:

الأخفش الأوسط

وتلاميذه

المبحث الأول: ترجمته:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل مثل سيبويه، وقد لزمه وتتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه، إذ لا يعرف أحد سواه قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه. وقد جلس بعده للطلاب يمليه، ويشرحه، ويبينه، وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل الجرمي، والمازني، وأخذه عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائي. ولما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعا بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف، صنع لهم كتاب المسائل الكبير، وله وراءه كتب أخرى سقطت من يد الزمن مثل كتاب الأوسط في النحو، وكتاب المقاييس، وكتاب الاشتقاق، وكتاب المسائل الصغير. وكان يُعنى بشرح الأشعار، وله فيها كتاب معاني الشعر، ويقال: إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته. وله في العروض والقوافي كتاب نوه به القدماء، ويقال: إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبب، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط إذ نجد للخليل أشعارا على وزنه. وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره. وما زال الطلاب يقبلون من كل حدب على دروسه وإملاءاته حتى توفي سنة 211هـ).

وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ، فيما بعد، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة، فإنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم. ولا بد أن نلاحظ منذ الآن أن خلافاته وخلافات المدارس التالية، وكذلك خلافات البصريين

التالين له، إنما هي خلافات في بعض الفروع، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائيا على يد سيبويه وأستاذه الخليل، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس، وحسب النحاة.

ويبدو أن الأخفش عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه. ومن التعريفات التي روتها له كتب النحاة تعريفه الاسم، وكان سيبويه اكتفى بالتمثيل له قائلا: "والاسم رجل وفرس وحائط"، أما هو فقال: "الاسم: ما جاز فيه نفعني وضربني". يريد أنه ما جاز أن يُخبَر عنه.

وعلى نحو ما عني بالتعريفات عني بالتعليلات، حتى تعليل ما لم يقع في اللغة، من ذلك تعليل إضافة اسم الزمان إلى الفعل بقوله: "إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء، فقووها بالإضافة إلى الأفعال".

المبحث الثاني: فتح الباب للكوفيين للخلاف على سيبويه:

والأخفش هو الذي فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوهه، وقد تابعوه في كثير من هذه الوجوه بحيث يمكن أن يقال بحق: إنه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية، لا لأن إمامها الكسائي والفراء تتلمذا له فحسب، بل أيضا لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة في الكوفة يتخذون من آرائه قَبَسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية. فالكسائي تابع الأخفش في أنه يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف والعطف عليه مثل: جاء الذي ضربت نفسَه أي: ضربته

نفسه. وكان يذهب مذهبه في أن من الجارة تزاد في الإيجاب مثل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾.

المبحث الثالث: متابعته للفراء كثيرا:

وتابع الفراءُ الأخفشَ في كثير من الآراء؛ من ذلك تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مبدوءا بأنَّ المفتوحة مثل "أن العلم نور قول مشهور" قاسه الأخفش على مجيئه مؤخرا مع أن المصدرية في مثل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾. ومن ذلك جواز ترخيم الاسم الثلاثي وكان يمنع ذلك سيبويه، فلا تقول في نداء الثلاثي مثل "حكم": يا حك بالترخيم، وخالفه الأخفش. وتابع الفراءُ الأخفشَ أيضا في أنه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين، في مثل: "في الدار زيد والحجرة عمرو" بعطف الحجرة على الدار وعمرو على زيد.

وأيضا ما اشتهر به جمهور مدرسة الكوفة من الاعتداد بالقراءات الشاذة على مقاييس سيبويه نجد أساسه عند الأخفش، فقد أخذ، كما مر بنا، بقراءة أبي جعفر: ﴿ليُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون﴾ مشتقا منها قاعدة جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائب فاعل، مخالفا بذلك أستاذه.

ومما خالف فيه الأخفش سيبويه والخليل: أنهما كانا يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر السالم إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، أي: إنها نابت عن حركات الرفع والنصب والجر، أما هو فكان يذهب إلى أن حروف اللين هذه دلائل الإعراب، لا حروف الإعراب. وكان سيبويه والخليل يريان أن إعراب الأفعال الخمسة: يكتبان وتكتبان ويكتبون وتكتبون وتكتبين، إنما هو بالنون التالية لحرف اللين، أو بعبارة أخرى: لضمائر

التثنية والجماعة والمخاطبة، أما هو فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضمائر.

ونستطيع أن نلاحظ من كل ما تقدم أن عقل الأخفش كان عقلا خصبا أمدّه بما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه، وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع قوانين أستاذه النحوية، كما فسح للقراءات واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه. وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه في كثير من مسائل النحو، كان يخالفه في كثير من مسائل الصرف. من ذلك أن الجمهور كان يمنع اشتقاق صيغة التعجب من غير الفعل الثلاثي، وجوّزها الأخفش من كل فعل مزيد مثل: ما أتقنه وما أخطأه، كما جوزها من العاهات، وتبعه في ذلك الكسائي مثل: ما أعوره.

1- قُطْرب:

هو محمد بن المستنير، بصري المولد والمربى، وقد أقبل مبكرا على دراسة اللغة والنحو، ولزم سيبويه، واتخذه الرشيد مؤدبا لابنه الأمين، وقربه منه أبو دلف العجلي أحد قواد الرشيد والمأمون النابهين واتخذه مؤدبا لأولاده، وظل يعنى بتأديبهم إلى وفاته سنة 206هـ. وله في النحو والصرف كتب مختلفة، منها: كتاب العلل في النحو، وكتاب الاشتقاق في التصريف، وصنَّف بجانب ذلك كتبا متعددة في اللغة مثل: كتاب الأضداد، وكتاب خَلْق الفرس، وكتاب خلق الإنسان. وكتاب في إعراب القرآن، وكتاب في غريب الحديث.

وألف في العلل النحوية كتابا لم يصل إلينا، غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض آرائه فيه، من ذلك تعليله لدخول الإعراب في الكلام، وقد مضى يعارض فيه ما ارتآه سيبويه وغيره من النحاة من أنه دخل الكلام في العربية لبيان الفارق بين المعاني التي يريدها المتكلمون للكلمات، إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضافا إليها، يقول:

"ولم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك، اتفق إعرابه، واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائما "أي: في لغة الحجازيين"، وما زيد قائم "أي: في لغة بني تميم"، اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ليس زيد بجبان ولا بخيل، وليس زيد بجبان ولا بخيلا. فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.

وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام.

وعلى نحو ما علَّل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام، علَّل لظاهرة الترادف في اللغة بنفس العلة، إذ يقول: "إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب".

وله طائفة من الآراء خالف فيها سيبويه والخليل معا، أو خالف أستاذه سيبويه وحده، ومن هذه الآراء ما كان يذهب إليه من أن حركات الإعراب المسماة بالرفع والنصب والجر والجزم هي نفسها حركات البناء المسماة بالضم والفتح والكسر والوقف أو السكون، ولا بأس من إطلاق كل منها على مقابلها في الحالتين، فيقال للرفع في الكلمات المعربة الضم، ويقال للضم في الكلمات المبنية الرفع، وهلم جرا. ومر بنا أن الخليل وسيبويه كانا يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، وأن الأخفش كان يرى أن إعرابهما بحركات مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء، أي: على الدال في مثل الزيدان والزيدين والزيدون والزيدين، وذهب قطرب إلى أن إعرابهما بنفس هذه الحروف، إذ مثلها مثل حركات الإعراب في مفردها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها في العبارات. وكان سيبويه يرى أن الأسماء الخمسة: أباك وأخواتها، معربة بحركات مقدرة في حروف الواو والألف والياء، رفعا ونصبا وجرا. وكان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الواو والألف والياء أسوة برأيه في المثنى والجمع،

وذهب قطرب كما ذهب في الجمع والمثنى، إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وكأنها نابت فيها عن الحركات.

ولقطرب وراء ذلك آراء فرعية، تتداولها كتب النحاة، منها أن واو العطف تفيد الترتيب؛ لأن الترتيب في اللفظ، إذا قلت مثلا: جاء زيد وعمرو، يستدعي سببا، وهو الترتيب في المجيء.

2- أبو عمر الجَرْميّ:

هو صالح بن إسحاق، مولده ومنشؤه بالبصرة، وقد دأب منذ صغره على الاختلاف إلى حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين، ولزم الأخفش وأخذ عنه كل ما عنده. ونزل بغداد في أوائل العقد الأول من القرن الثاني هـ، وظل بها إلى وفاته سنة 225 هـ. وله في النحو والصرف كتب مختلفة، من أهمها: كتاب المختصر في النحو، وكتاب الأبنية، وصنف في العروض. وعني بكتاب سيبويه، فألف في غريبه كتابا، وألف في شواهده الشعرية كتابا آخر نسب فيه الشواهد التي فاتت سيبويه نسبتها في الكتاب إلى أصحابها ما عدا خمسين شاهدا لم يقف على قائليها.

وكان الجرمي لَسِنا، قوي الحجة، عالي الصوت في مناظرته؛ ولذلك سمي النباج أي: شديد الصياح، ويقال: إنه تعرض للأصمعي فسأله: كيف تصغر مختارا؟ فقال الأصمعي: مُخَيْتير، فقال له الجرمي: أخطأت، إنما هو مخيِّر؛ لأن التاء فيه زائدة. وحين نزل بغداد، ناظر الفراء مناظرة دوت شهرتها في الأوساط النحوية، وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وما يراه الفراء وغيره من الكوفيين من أن العامل في المبتدأ هو الخبر.

وتدور في الكتب النحوية طائفة من آراء الجرمي تدل على دقة فكره وغوصه على المعاني، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن إعراب المثنى والجمع المذكر ليس لفظيا وإنما هو معنوي ببقاء الألف في المثنى والواو في الجمع رفعا وانقلابهما إلى الياء نصبا وجرا، وبذلك أنكر الإعراب الظاهر عند سيبويه والمقدر عند الأخفش. وذهب المذهب نفسه في إعراب الأسماء الخمسة، إذ قال: إن إعرابها إنما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء في حالتي النصب والجر، وبعدم هذا الانقلاب في حالة الرفع. وسيبويه والجمهور على أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا رُكب معها وبُني على الفتح مثل: لا رجلَ، وذهب الجرمي إلى أنه معرب وحذف منه التنوين تخفيفا.

3- أبو عثمان المازني:

هو بكر بن محمد بن بقية من بني مازن الشيبانيين، من أهل البصرة، بها مولده ومرباه، وأكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، ولزم الأخفش، وأخذ عنه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي هو والجرمي أصبح عَلَم البصرة المفرد في النحو والتصريف. ويقال: إنه ورد بغداد في عهد المعتصم، وأخذ عنه كثيرون، وعاد إلى موطنه.

ويُجْمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في عصره، وقد عاش يدرس لطلابه كتاب سيبويه، وصنَّف حوله تعليقات وشروحا، منها: تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه. وألف في علل النحو كتابا، وخص التصريف بكتاب شرحه ابن جني سماه المنصف، وقد طبع بالقاهرة. ومن مصنفاته كتاب ما يَلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام وكتاب العروض وكتاب القوافي. واختُلف في سنة وفاته، والراجح أنها كانت سنة (249 هـ).

وله آراء نحوية نقلتها الكتب، منها رأيه الذي استضاء فيه بأستاذه الأخفش، إذ كان يذهب مثله إلى أن ألف الاثنين في قاما، وواو الجماعة في قاموا ليستا فاعلين، وإنما هما علامتان دالتان على الفاعل المستتر، تؤذنان بالتثنية والجمع. وكان يجيز تقديم التمييز على عامله وكان يذهب إلى أن بعض أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة، على أنها مفعولات مطلقة، فهيهات وشتان مثلا مفعولان مطلقان لفعل محذوف والتقدير: بَعُدَ، وكأن معناهما: بُعْدًا.

وعناية المازني بالنحو ومسائله لا تقاس في شيء إلى عنايته بالتصريف، وقد ألف فيه كتابا وَسَمه بهذا الاسم، شرحه ابن جني كما أسلفنا، وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، ونظَّمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإتقان، ودائما يقول: "ما قِيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب".

وفي رأينا أنه هو الذي فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعه، كأن يقال: ابنِ من ضرب على مثال جعفر، فيقال: ضَرْبَب، أو ابنِ منها على مثال قِمَطْر فيقال: ضِرَبّ...

وكان يتشدد في الأخذ بالقياس ويرد ما لا يطرد معه من لغة العرب، ومن بعض القراءات للذكر الحكيم، ومن خير ما يصور ذلك عنده ردّه لقراءة نافع معائشَ بالهمز في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ فقد كان يقرأ معايش ومعائش بالهمز، والقياس فيها الياء.

وكان يشترط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء، ومن أجل ذلك كان يمنع من تصغير انفعال وافتعال، فلم يجز -كما أجاز سيبويه- في انطلاق "نُطَيْلِيق"، ولا في افتقار

"فتيقير"؛ لأنه ليس لهما مثال في الأسماء، بل كان يحذف بعض حروفهما حتى يصير إلى مثال الأسماء، فيقول في تصغيرهما: طليق وفقير.

الفصل الخامس:

المبرّد وأصحابه

1- المبرد:

هو محمد بن يزيد الأزدي، إمام نحاة البصرة لعصره، وُلد بها سنة 210 هـ، وأكبَّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين، وشُغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمر الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب والطلاب يسمعون قراءته. وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرِّد -بكسر الراء- لحسن تثبته وتأتيه في العلل، وكثرت المناظرات بين وبين ثعلب، وكتب له فيها دائما التفوق على صاحبه؛ لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه، وما زال مفزع طلاب اللغة والنحو ببغداد، حتى توفي (285هـ.

والمبرد يعد -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين، وله مصنفات كثيرة، طبع منها نسب عدنان وقحطان، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وكتاب الفاضل وكتاب الكامل، وهما نصوص أدبية عني بشرح ما فيها من لغة، وقد يعرض لبعض مسائل نحوية. ويُنشَر له الآن بالقاهرة كتاب المقتضب في النحو.

والأصول التي كان يرجع إليها المبرد في نثر آرائه النحوية والصرفية، هي نفس الأصول التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فهو يعنى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس. أما التعريف، فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب، من ذلك حده للاسم في أوله وبيان العلامة التي تدل عليه، يقول: "الاسم ما كان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، ويعتبر الاسم بواحده، وكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم".

ونجد له بعض آراء متناثرة في العوامل؛ من ذلك أنه ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى في مثل: "قام القوم إلا زيدًا" إلى أن "إلا" هي عاملة النصب فيه، وذهب في الرأي الثاني إلى أن العامل فعل أستثني المفهوم من الكلام.

وكان يرى أن كان الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، وكان يسمي اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به. وكان سيبويه يعرب ركضا في مثل: جاء ركضا حالا مؤولا بالمشتق، فتأويله راكضا، وكان الأخفش يعربه مفعولا مطلقا لفعل محذوف من صيغته أي: جاء يركض ركضا، أما المبرد فكان يعربه مفعولا مطلقا دالا على نوع الفعل أي: دون حاجة إلى تقدير فعل عامل فيه كما ذهب الأخفش.

وكان المبرد يُعْنَى بالسماع عناية شديدة، ومضى في إثر أستاذه المازني لا يرتضي بعض القراءات الشاذة، ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية. وتشدد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه، فقد استشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب ... إثما من الله ولا واغل

وقال المبرد: ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت، إنما روايته الصحيحة في مطلعه هي: "فاليوم فاشرب"، وإذن يكون سكون الفعل طبيعيا؛ لأنه فعل أمر، ويقول ابن جني معنفا له: "اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه". وروى سيبويه والأخفش عن العرب قولهم: لولاك ولولاه، كما أسلفنا، ورفض المبرد روايتهما وما جاء عن بعض

الشعراء من مثل: "لولاك هذا العام لم أحجج"، محتجا بمثل قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ أي: إنه كان يحتم أن يليها الضمير مرفوعا.

وكان يحتكم دائما إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم، أو قل على أكثر ألسنتهم، فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا .فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة فعَّال، مستغنين بها عن ياء النسب كخبَّاز وبزاز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبقال وخيّاط ونجّار ولبّان، وكذلك استعمال صيغة فاعل كحائك وشاعر أي: ذي شعر وفارس أي: ذي فرس، وطاعم أي: ذي طعام. وقال سيبويه: إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع، ولا يقاس عليهما شيء وإن كان قد كثر في كلامهم فلا يقال لصاحب البر: برّار ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه. وقاس المبرد الصيغتين جميعا محتجا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى.

وتدل كتابات المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوي دقة شديدة، فأودع كتبه ومصنفاته كثيرا من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التي تدل على رهافة حسه، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة: "عبد الله قائم" تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتا: "إن عبد الله قائم"، و"إن عبد الله لقائم" فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد الله، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة عن سؤال سائل تأكيدا له، أما العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره، ومن أجل ذلك تؤكد له العبارة بمؤكِّدين.

2- الزجاج:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل، وكان في حداثته يخرط الزجاج فنُسب إليه، ورغب في درس النحو، فلزم المبرد وكان يعلِّم مجانا، فجعل له على نفسه درهما كل يوم أجرة على تعليمه، وظل يؤديه إليه طوال حياته حتى توفي ((310 هـ).

وله مصنفات مختلفة منها: كتاب شرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب معاني القرآن.

وله آراء مختلفة تدور في كتب النحو، منها: أنه كان يرى أن الفعل المضارع لا يدل على الحال والاستقبال، كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور النحاة، إنما يدل على الاستقبال فقط؛ لأن اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة يكتب بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية.

وكان يعلل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: "إنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهل عُكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون".

وكان الجمهور يمنع تقديم المستثنى على فعله، فلا يقال: "إلا زيدا قام القوم"، وجوز ذلك الزجاج مستدلا بقول بعض الشعراء:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالكا

3- ابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن السري، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكائه وحدّة ذهنه، وعكف على دروس أستاذه، متزودا بكل ما عنده من أزواد نحوية ولغوية. وعُني بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى، وتحول بعد موت المبرد إلى حلقات الزجاج يعبّ منها وينهل، ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمّها كثيرون في مقدمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتاب سيبويه. وكان يُعنَى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنّف كتاب الأصول الكبير، انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة[2]. ولم يكتف فيه بآراء سيبويه، فقد ضم إليه كثيرا من آراء الأخفش الأوسط والكوفيين موازنا ومقارنا.

وله وراء كتاب الأصول مصنفات نحوية مختلفة، منها كتاب مجمل الأصول، وكتاب الاشتقاق، وشرح سيبويه، وكتاب احتجاج الفراء. وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير، حتى توفي (316 هـ.

وكان يعنى بالقياس عناية شديدة، جعلته يهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر، داعيا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية، وفي ذلك يقول: "اعلم

---

(2) يلاحظ هنا أن الدكتور شوقي ضيف وصف كتاب الأصول دون أن يراه، وزعم أنه كتاب في علل النحو، وهو غير صحيح، فالكتاب في الفروع النحوية -مثله مثل الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد- وما يجيء فيه من تعليل فإنما يأتي عرضا لا قصدا .

وهذا الخطأ شبيه بما وقع فيه الدكتور محمد عيد-رحمه الله- في أول كتابه الذي ألفه في أصول النحو، حينما ظن أن كتاب الأصول لابن السراج أول مؤلف في أصول النحو، وهو خطأ قطعا، وعذر الدكتورين ضيف وعيد أنهما لم يطلعا على الكتاب مطبوعا ولا مخطوطا.

أنه ربما شذّ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ عنه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شَذَّ ".

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالا أو نعتا يتعلقان بمحذوف تقديره: مستقر أو استقر، إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية.

وكان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: ليست ولستما ولسن، وذهب ابن السراج إلى أنها حرف لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر. ومثلها عسى، كان يرى أنها حرف لعدم تصرفها كليس، بينما كان يرى الجمهور أنها فعل لاتصالها بالضمائر مثل عساك وعساه. وكان الجمهور يعرب مثل القرفصاء في قولهم: قعد القرفصاء مفعولا مطلقا، أما هو فكان يعربه صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق، وتقديره: عنده قعد القعدة القرفصاء.

4- السيرافي:

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، وُلد بسيراف سنة (280هـ)، وكان أبوه مجوسيا يسمى بهزاد، فأسلم، وتسمى باسم عبد الله. ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره، ولم يلبث التلميذ الناشئ أن أكبّ على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عمان وتفقه على شيوخها، ثم تحول

عنها إلى بغداد، فدرس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات علي أبي بكر بن مجاهد.

وله مؤلفات عدة، منها: شرح كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وأخبار النحاة البصريين. وتوفي (368 هـ).

وشرحه لكتاب سيبويه وإعجابه به، لم يمنعه من مخالفته في العديد من المسائل، من ذلك أنه كان يرد رأي سيبويه في أن كيف ظرف، ويذهب مذهب الأخفش في أنها اسم غير ظرف.

وكان سيبويه والخليل يريان أن الجزم في مثل: "ائتني أكرمْك" بنفس الطلب؛ لتضمنه معنى إن الشرطية، وذهب السيرافي إلى أن المضارع مجزوم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك: "ضربا زيدا" لنيابته عن اضربْ، لا لتضمنه معناه. وكان سيبويه يذهب إلى أن خفض خَرِب في قولهم: "هذا جُحر ضَبٍّ خربٍ" للجوار؛ لأن الكلمة نعت للجحر، وجرت بملاحظة ما يجاورها، وقال السيرافي: بل هي نعت لضب، حذفت بقيته، إذ أصل العبارة: هذا جحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير في "منه" للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر، كما تقول: مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل "حسنٍ الوجهُ منه"، ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، وهو تأويل فيه تكلف بيّن. وكان يذهب إلى أن كان الزائدة في مثل: "ما كان أحسن زيدا" تامة، وفاعلها المصدر الدالة عليه أي: كان الكون.

وبالسيرافي تنتهي مدرسة البصرة، وتصل إلى غايتها من تأصيل القواعد ومد الفروع المتشابكة، وكانت تقابلها منذ الكسائي وما ألهمه به الأخفش من الخلاف على سيبويه مدرسة الكوفة. ومن الحق أن مدرسة البصرة هي التي شادت، كما أسلفنا، بناء النحو الشاهق، وقد تسلمت منها مدرسة الكوفة، ثم المدرسة البغدادية وما خلفها من المدرستين

الأندلسية والمصرية هذا البناء كاملا، ومضت كل مدرسة تحاول أن تدخل على هذا البناء من الإضافات ما يتيح لها أن تكون ذات منهج جديد.

القسم الثاني:
المدرسة الكوفية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: نشأة النحو الكوفي وطوابعه.

الفصل الثاني: الكسائي وتلاميذه.

الفصل الثالث: الفراء.

الفصل الرابع: ثعلب وأصحابه.

الفصل الأول:

نشأة النحو الكوفي وطوابعه:

المبحث الأول: نشأة النحو الكوفي:

تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند ابن أبي إسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل، واهتمت هي بالفقه، والقراءات، ورواية الأشعار القديمة، وصنعة دواوين الشعر.

وعادة تذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرواسي، ومعاذ الهراء.

أما الرؤاسي فمن المؤكد أنه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره.

وأما معاذ الهراء المتوفى سنة (190هـ)، فكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف، وزعم السيوطي أنه واضع هذا العلم.

أما البداية الحقيقة للنحو فهي عند الكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله.

المبحث الثاني: النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة:

أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكل مذهبا مستقلا، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة، خصوصا أصحاب كتب المباحث النحوية، إذ نراهم دائما يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفية والبصرية. وقد ألف أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري كتابا ضخما عرض فيه الخلاف بين المدرستين في121 مسألة.

وتأسيسا على ما سبق، فإننا نعجب أن نرى "فايل" ناشر كتاب الإنصاف للأنباري لأول مرة، يزعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية، خاصة، وأن خلافات نحاتها -وخاصة الكسائي والفراء- مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به ومذاهب ينفرد بها. واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي لا تعدو أربعة آراء! واستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه المفصل. وهو استدلال واضح الضعف، إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لهما، ولا تذكر مواضع اتفاقهم معهما، وهي أكثر من أن يحاط بها. ونفس سيبويه نقل عن يونس في كتابه نحو مائتي رواية تتخللها آراؤه التي كان يتفرد بها دونه ودون أستاذه الخليل.

والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجِّه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي ظهر أمامنا الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه، فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد. كما أن الأخفش هو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم، مما يجعله بحق الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة، أو من حيث التوسع في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل.

أما ما زعمه فايل من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة، فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تمادوا فيه. وهو دليل منقوض، فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة، وأكثر ابن جني وغيره من ذكر آرائها، بل لقد أفرد لها العلماء المصنفات.

وغلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء فأخرجه من المدرسة الكوفية، وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعده بنحو مائة عام، والتي أقامت مذهبها النحوي على عُمُد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية. وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الفراء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه، وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين، وإنما هو فيه يدلي بآرائه الخاصة.

والمدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان، التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا، له طوابعه وله أسسه ومبادئه.

المبحث الثالث: الاتساع في الرواية والقياس:

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على نحو ما حدثنا الرواة عن الكسائي من أنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. ولكن معناه أن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر؛ لمخالطتها الفرس.

وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة، وخصوا الكسائي بكثير من هذه الحملات، وكان ذلك بدءا لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق.

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية، بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون

جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة. أما الكوفيون فقد اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا.

ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصرة أصح قياسا منها؛ لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول، كما جعلها أكثر تحريا منها للرواية عن الأعراب وأكثر تثبتا؛ لأنها لم ترو إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفاة منقاة، ولا فسدت ألسنتهم، بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم.

المبحث الرابع: المصطلحات،

وما يتصل بها من العوامل والمعمولات:

مما يدل على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها، أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه، حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين.

فمن ذلك اصطلاح "الخلاف" وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا في مثل "محمد أمامك"، بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقا بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له.

ومن ذلك اصطلاح الصرف، جعله الفراء علة لنصب المفعول معه. مثل "جاء محمد وطلوعَ الشمس"، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، كما جعله علة نصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو في مثل: "لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى"، و"ما تأتينا فتتحدثَ معك"، و"لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله"، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة وجوبا.

ومن ذلك اصطلاح المكني والكناية ويقصدون به الضمير، وكانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم المجهول في مثل: "إنه اليوم حار"، وتسمية ضمير الفصل باسم العماد في مثل: محمد هو الشاعر.

وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية، حاولوا الخلاف عليها في جوانب من العوامل والمعمولات، من ذلك إعراب المبتدأ والخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان.

ومن ذلك أن الكوفيين اضطربوا في علة إعراب الفعل المضارع والعامل فيه، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة، فأقوم مثلا مرفوع بالهمزة، وواضح أنه يجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملا فيه، وكأن الشيء يعمل في نفسه. ولم يرتض هذا الرأي الفراء، فاختار أنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم، وواضح أنه نفس رأي الأخفش بصيغة جديدة، ولعل ذلك ما جعل ثعلبا يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة، محاولا بذلك النفوذ إلى رأي جديد.

الفصل الثاني:
الكسائي وتلاميذه

1- نشاطه العلمي:

هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة سنة (119هـ)، ونشأ بها، وأكب منذ نشأته على حلقات القراء مثل سليمان بن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، وأبي بكر شعبة بن عياش راوي قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قراء الكوفة، ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة 156 هـ إمام قراء الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته، واختلف إلى حلقات أبي جعفر الرواسي، ورحل إلى البادية رحلته الأولى، ثم رحل إلى البصرة، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعكف على حلقة الخليل بن أحمد، ثم رحل إلى البادية رحلة ثانية، وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة، وأقرأ بها خلقا كثيرا.

2- تأسيسه للمدرسة الكوفية:

لا ريب في أن الكسائي يعد إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع رسومها، ووطّأ منهجها، وقد توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة، ولا عند أعراب البدو، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون، ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مد النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا.

وأكبر الظن أن الذي دفع الكسائي إلى هذا الموقف من نحوهما، وأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان -كما عرفنا- من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة.

ونبدأ بما وقف عنده الكسائي من بعض حروف في القراءات، فمن ذلك الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فقد لاحظ أن كلمة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر، وهو ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال: إن محمدا وعلي مسافران. ومنع ذلك البصريون، وأجابوا عن الآية جوابين: أحدهما: أن خبر إن محذوف تقديره: مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ وما بعده خبره، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء:

خليليَّ هل طِب فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

أي: فإني دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة. والجواب الثاني: أن الخبر المذكور في الآية خبر إن، أما ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ فخبرها محذوف، تقديره: كذلك، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

فغريب خبر إن بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر "قيار" محذوف تقديره: كذلك.

ومن ذلك الآية الكريمة: "إن الذين تدعون من دون الله عِبَادًا أمثالكم" في قراءة سعيد بن جبير بنصب كلمة "عبادا" مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة، وهي أنّ إن النافية إذا

دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس، فرفعت الاسم ونصبت الخبر. وهي -في رأي سيبويه- لا تعمل بل تهمل دائما، وكأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه شاذة فذة لا يصح أن تتخذ منها قاعدة.

وجوز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل: "طاب نفسا محمد"، أما تقدمه على معموله مثل: "نفسا طاب محمد" فمنعه سيبويه وجمهور البصريين وجوزه الكسائي وتبعه في ذلك المازني والمبرد؛ لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة، ولا يحتج بالضرورة لأنها تبيح ما لا يباح.

وتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل: "من زيدا يكرمْ أكرمه"، والفصل أيضا بعطف وتوكيد، ومنع ذلك الفراء لعدم وروده في السماع. وكان يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل: "خيرا إن تفعل تكرم" و"خيرا إن أتيتني تُصِبْ" ومنع ذلك أيضا الفراء، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب.

3- تلاميذ الكسائي:

كان الكسائي متعدد الجوانب، إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة؛ ولذلك كثر تلاميذه، وتعددوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي، فمنهم من أخذ عنه القراءات واللغة، ولعل أشهرهم أبو عبيد القاسم بن سلام، ومنهم من شدا عنه اللغة والشعر وأطرافا من النحو، وهم جماعة من المؤدبين، لعل أشهرهم علي بن المبارك الأحمر مؤدب الأمين، ومحمد بن سعدان الضرير، وعلي بن حازم اللحياني.

4- هشام بن معاوية الضرير:

هو أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، ويظهر أنه كان يتصدر للتدريس والإملاء على الطلاب، كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء وذوي الجاه، وتوفي (209هـ). صنف في النحو ثلاثة كتب هي: الحدود، والمختصر، والقياس.

وقد ذكرت له كتب النحو العديد من الآراء، منها ما اتفق فيه مع الكسائي، كالقول بأن الفاعل قد يحذف على نحو ما يلقانا في باب التنازع في مثل: "قام وقعد علي"، ففي رأيهما أن لفظة علي فاعل للفعل الثاني وأن الفعل الأول حذف فاعله، حتى لا يكون هناك إضمار قبل ذكر الفاعل، وإعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المفعول به مثل: "علي ناظمٌ قصيدتَهُ أمس".

ومما خالف فيه الكسائي: أن الكسائي ذهب إلى أن الأسماء الخمسة معربة من مكانين بالحركات والحروف معا، بينما ذهب هشام إلى أن الأحرف: الواو والألف والياء هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات.

وله آراء كثيرة انفرد بها، من ذلك أنه ذهب إلى أن العامل في المفعول به هو الفاعل، فمثل: قرأت الكتاب، العامل في الكتاب النصب هو التاء. وزعم في مثل: "ظننت زيدا قائما" أن التاء نصبت زيدا، أما "قائما" فنصبها الظن.

الفصل الثالث:

الفراء

1- نشاطه العلمي:

هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي من الديلم، ولد بالكوفة سنة (144هـ)، ونشأ بها، وأخذ يكبّ منذ نشأته على حلقات المحدثين والقراء أمثال أبي بكر بن عياش وسفيان بن عيينة، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام. وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرواسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، مما جعله يرحل إلى البصرة ويتتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم، وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوي في بلدته، فرحل إلى بغداد، ولزمه منذ عصر المهدي، وأخذ كل ما عنده.

وقد مضى في إثر أستاذه يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد، غير ملتفت لطعن البصريين فيهم وفي أمثالهم ممن اختلطوا بأهل الحضر. وتدور في كتابه معاني القرآن روايات كثيرة عن جماعة، منهم في مقدمتها: أبو دثار الفقعسي، وأبو زياد الكلابي، وأبو ثروان.

صنف تصانيف كثيرة في النحو واللغة، من مثل كتاب لغات القرآن، وكتاب المصادر في القرآن، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب الوقف والابتداء في القرآن، وكتاب الفاخر، وكتاب مشكل اللغة، وأشهر مؤلفاته هو "معاني القرآن".

2- وضعه النهائي للنحو الكوفي ومصطلحاته:

أرسى الكسائي أسس النحو الكوفي على ثلاث دعائم هي: الاتساع في الرواية، والاتساع في القياس، والاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يئول إلى مد القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية.

وقد مضى الفراء -في أثر أستاذه- يتسع بهذه الجوانب، وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي، إذ كان مثقفا -كما أسلفنا- ثقافة كلامية فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها لا تُقْرَن إليها قدرة أستاذه، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس بانيا عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة والخلاف مع الخليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات وفي كثير من العوامل والمعمولات، ومع مد القياس وبسطه ليشمل كثيرا من اللغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات.

أما الأصول، فقد خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية، أما المسألة الأولى فعدم تفرقته بين ألقاب الإعراب والبناء، والمسألة الثانية هي أن المصدر مشتق من الفعل، والمسألة الثالثة: هي إعراب الأفعال، وأنه أصل فيها كالأسماء. والمسألة الرابعة مسألة الأفعال وأقسامها، حيث قسمها إلى: ماض ومضارع ودائم، وهو لا يريد بالدائم فعل الأمر، وإنما يريد اسم الفاعل. أما فعل الأمر فمقتطع عنده من المضارع المجزوم بلام الأمر.

وأكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة، ونحن نعرض ذلك عنده من كلامه ومن كتب النحاة، وأول ما نعرض اصطلاح التقريب، ويريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر، وحال منصوبة في مثل: "هذا زيد شاعرا"، و"هذا الأسد مخوفا"، فإنه كان يجعل اسم الإشارة كأنه مشبه لكان إذ يليه -مثلها- مرفوع ومنصوب، ويقول: إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل، كما نصب خبر كان، أي: لعدم وجود رافع له يرفعه.

كذلك مصطلح الصرف، ويقصد به النصب في بابين هما: باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو، وباب المفعول معه، إذ يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف لهما عما قبلهما

وتتردد في كتاب معاني القرآن تسمية الفعل المتعدي باسم الفعل الواقع، كما تتردد "أوقعتَ عليه الفعل" بدلا من "عديت إليه الفعل"، ويسمي الفعل المبني للمجهول باسم "الذي لم يُسم فاعله"، كما يسمي الضمير المكني والكناية.

وكان يسمي التمييز مفسِّرا، وسمى المفعول لأجله في بعض المواضع تفسيرا، وأكثر من تسمية البدل تكريرا وتبيينا وتفسيرا وترجمة.

3- العوامل والمعمولات:

أخذ الفراء يردد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده، وتحول ذلك عنده إلى ما يشبه سباقا بينه وبينهم، وأحيانا يلتقي بهم وبخاصة بالأخفش على نحو ما مر بنا في ترجمته، وأحيانا يفترق، ويهمنا أن نقف عند مواضع افتراقه؛ لأنها هي التي تفرق النحو الكوفي، كما تصوره، من النحو البصري.

فكان يرى ما رآه الأخفش من أن العامل في رفع المضارع هو تجرده من العوامل، أو كما قال: هو تجرده من الناصب والجازم. وكان يرى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معا.

وكان يذهب إلى أن "كان" يليها فاعل مرفوع وحال منصوب، وقد يسمي اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال.

وذهب إلى أن لولا في مثل: "لولا السفر لزرتك" هي التي تعمل الرفع في كلمة السفر أو بعبارة أخرى: في تاليها، فكلمة السفر مرفوعة بها، وكان الكسائي يذهب إلى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر، وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر.

وكان يذهب مذهب الأخفش في أن المرفوع بعد إذا وإن الشرطية في مثل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾، و ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ، و ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين. وكان يذهب إلى أن المنادى مبني على الضم، فليس محله النصب كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين، وليس مرفوعا معربا كما ذهب إلى ذلك أستاذه الكسائي.

4- بسط السماع والقياس، وقبضهما حتى في القراءات:

كان الفراء يتوسع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين، وإن كان يتتبع فصحاءهم، وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة، إذ يكثر في كتابه معاني القرآن أن يقول: "وسمعت العرب تقول" أو يقول: "أنشدني بعض بني أسد أو بعض بني كلاب أو بعض بني ربيعة أو بعض بني عامر أو بعض بني حنيفة".

وقد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه "معاني القرآن"، إلا ما جاء عرضا وعفوا، بحيث لا يصح التعميم عنده. أما القراءات فهي محور الكتاب، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه، مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات.

وليس معنى ذلك أنه لم يكن يتوسع في السماع من العرب، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حد أمكنه، ملتمسا منه القياس، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته. وقد يمد القياس إلى أحكام لم ترد في القرآن ولا على ألسنة العرب، ونضرب بعض الأمثلة لما بسط فيه القياس، معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء. فمن ذلك أن البصريين اشترطوا لمجيء كان زائدة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه مثل: "ما كان أجملَ هذا المنظر"، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء:

أنت تكون ماجد نبيل

وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على إلغاء ظن آخره، فتقول: "زيد مسافر كان".

ومنع الفراء إعمال "إن" النافية عمل ليس، محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص، فالقياس فيها أن لا تعمل، وكأنه بذلك قدم القياس على السماع.

الفصل الرابع:

ثعلب وأصحابه:

1- ثعلب:

هو أبو العباس أحمد بن يحيى، كان أبوه من موالي بني شيبان، ويغلب أن يكون فارسي الأصل، ولد ببغداد سنة (200 هـ)، وحفظ القرآن الكريم، ولزم حلقات تلامذة الفراء: أبي عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم، وسلمة بن عاصم، وعكف على كتب الفراء حتى أتقنها حفظا، وأخذ اللغة عن ابن الأعرابي، وتوفي (291 هـ).

وقد صنف مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأمثال، سقط معظمها من يد الزمن، ولم يصلنا منها إلا كتابه "المجالس"، وكتابه الفصيح.

وإذا أخذنا نستعرض مجالسه وما نسبته كتب النحو له من آراء، وجدناه مطبقا تطبيقا واسعا لآراء الفراء والكسائي وما نهجاه لمدرستهما من أصول.

ونبدأ باستعراض المصطلحات الكوفية عنده، فقد كان يسمي اسم الفاعل بالفعل الدائم، ويسمي الضمير باسم المكنى والكناية، ويطلق اسم العماد على كل من ضمير الفصل وضمير الشأن، وأكثر في مجالسه من تسمية النفي باسم الجحد، وتسمية الجر باسم الخفض مقتديا بالفراء، وكان يطلق الخفض أيضا على الكسر الذي يقع في آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء الساكنين في مثل: لم يذهب الرجل. وكان يسمي التمييز باسم التفسير، وسمى البدل ترجمة.

ونراه يعتد -اعتداد الكسائي والفراء- بأشعار وأقوال الفصحاء المتحضرين، مضيفا إلى ذلك مادة لا تكاد تنفد من أشعار الجاهليين والإسلاميين والبدو المعاصرين.

ووجدهما لا يعتمدان على الحديث النبوي في النحو واللغة، فتبعهما في ذلك، كما تبعهما في الاستشهاد بالقراءات، ولكنه لم يتوقف عند حروف منها على نحو ما توقف الشيخان، وكأنه كان يجد في ذلك حرجا.

2- أصحاب ثعلب:

اشتهر من تلاميذ ثعلب كثيرون، في مقدمتهم **أبو موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض**، وهو المقدَّم من أصحابه إذ جلس مجلسه بعد موته، وكان يتعصب على البصريين، وكان يقرأ كتب الفراء وخاصة كتابه "الإدغام"، وألّف مختصرا في النحو، وما زال يوالي التدريس حتى توفي سنة 305 هـ.

ومن أصحاب ثعلب غلامه **أبو عمر الزاهد** محمد بن عبد الواحد، وكان حافظا مكثرا من اللغة وفيها ألف كتابه "الياقوت"، وتوفي سنة 345 هـ.

ومنهم **أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوي العطار المعروف باسم ابن مِقْسم**، له كتاب كتاب السبعة الكبير في القراءات، وقد تأخرت وفاته حتى سنة 354 هـ.

ومنهم **أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري**، وُلد سنة 271 هـ، وأخذ اللغة والنحو عن ثعلب، وكانت له حافظة قوية، حتى قالوا: إنه كان يحفظ من شواهد القرآن ثلاثمائة ألف بيت. وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، كما صنف في اللغة والنحو كتاب الأضداد، وهو منشور، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتابي الكافي والموضح في النحو. ومن أهم آثاره شرحه للمفضليات، وهو منشور، ولم يمتد عمره طويلا، فقد توفي سنة 328هـ.

ومن يرجع إلى كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي لا يشك في أنه كان أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية، دعما لم يتوافر لأستاذه ثعلب، وكأنما كان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة.

ولأبي بكر بن الأنباري آراء مختلفة تدور في كتب النحاة، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن "إلى" قد ترد اسما، فيقال: "انصرفت من إليك" كما يقال: "غدوت من عليك. وكان يجعل من معاني "كأن" الشك مثل: "كأنك بالشتاء مقبل" أي: أظنه مقبلا. وذهب إلى أن "بين الظرفية" قد تقع شرطية إذا جاءت في أول الكلام مثل: "بينما أنصفتني ظلمتني".

3- كوفيون متأخرون:

لم تنحسر ظلال المدرسة الكوفية بعد أبي بكر بن الأنباري، فقد ظلت تنقبض، وتمتد في الحين بعد الحين. وكان مما هيأ لامتدادها أحيانا أن المدرسة البغدادية التي خلفتها عُني الأولون منها لا بالمزج بين آرائها والآراء الكوفية فحسب، بل أيضا بتوجيه آرائها وفتق العلل التي تؤيدها. وظل الخالفون لهذه المدرسة يستظهرون تلك الآراء، ويجلبون منها إلى مصنفاتهم بعض دررها. وكان من أهم ما أتاح لهذه المدرسة أن تعيش في ذاكرة الأجيال التالية، أن المتنبي أكبر شعراء العربية عني بالتصنع للغات الشاذة في التراكيب، مما جره في شعره إلى الاحتذاء على أكثر ما روته المدرسة الكوفية.

ويلقانا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة 395 هـ، وهو صاحب كتاب معجم مقاييس اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، وله مصنف في النحو سماه المقدمة، ومصنف آخر باسم "اختلاف النحويين".

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية في مصنفاتهم ابن آجروم الصنهاجي المغربي صاحب المتن المشهور باسم الآجرومية، وفيه نراه يذهب إلى أن السكون في فعل الأمر سكون جزم لا سكون بناء، بالضبط كما كان يذهب الكوفيون. وذهب مذهبهم في عده "كيفما" بين أدوات الشرط الجازمة. وجعل -مثلهم- حتى وأو والفاء والواو تنصب المضارع مباشرة دون تقدير أن المصدرية كما ذهب إلى ذلك الخليل والبصريون، وتابع الكوفيين أيضا في بعض المصطلحات مثل النعت وعطف النسق.

القسم الثالث: مدارس مختلفة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المدرسة البغدادية

الفصل الثاني: المدرسة الأندلسية.

الفصل الثالث: المدرسة المصرية.

الفصل الأول:

المدرسة البغدادية

1- نشوء المدرسة البغدادية:

اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، فاضطرب كُتَّاب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست.

وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية، معتمدا على من ينظمون أفرادها في البصريين والكوفيين، وأن علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في البصريين، وهما أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، إذ يعبران في تصانيفهما عنهم كثيرا بكلمة أصحابنا، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية، وكثيرا ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين، وكأنهم مدرسة واحدة.

والحق أنه لا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين، لنعدهما منهم، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين. وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين.

فكأن المدرسة البغدادية اتجهت اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عُنيت بدراسة النحو.

أولًا: ابن كيسان:

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، وهو يعد أول أئمة المدرسة البغدادية، فقد توفي سنة 299 هـ، وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب، وأتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو، وصنف كتبا كثيرة منها: كتاب اختلاف البصريين والكوفيين، وكتاب الكافي في النحو، وكتاب التصاريف، ولعله هو الذي عُني فيه بوضع احتجاجاته لآراء المدرسة الكوفية.

ويقول مترجموه أيضا: إنه مزج النحوين: البصري والكوفي، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر، وله بجانب ذلك آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها، فمن ذلك أنه كان يجوِّز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي مثل: "الشمس طلع" لمجيء ذلك على لسان الشعراء في مثل:

ولا أرض أبقل إبقالها

كما جوز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي بدون فاصل لقول بعض الشعراء:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

ثانيا: الزجاجي:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، من أهل الصيمرة الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان، نشأ بنهاوند جنوبي همذان، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء، ولزم الزجاج البصري، وقرأ عليه النحو، ومنه لزمه لقبه الزجاجي. ورحل إلى الشام فأقام بحلب مدة، ثم تركها إلى دمشق، واتخذها دار مقام له، وأكب على تصانيفه فيها، ومات بطبرية سنة 337 هـ. وقد خلّف مصنفات كثيرة نشر منها أماليه الوسطى مع تعليقات للشنقيطي، ومجالس العلماء، والإيضاح في علل النحو، وكتاب الجمل.

وأوردت له كتب النحاة آراء يتابع فيها البصريين غالبا، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبهم في أن "كأن" إذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه، مثل: كأن زيدا أسد، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت، مثل: كأن زيدا قائم، وقد تأتي للتحقيق.

وكان يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعا، محاولا استنباط رأي جديد، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائما، وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا، أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفا ألبتة، وأنها تقع فاعلا في مثل: جاء سواك، ومفعولا به في مثل: رأيت سواك، وبدلا أو استثناء في مثل: ما جاءني أحد سواك، أي: إنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء.

ثالثًا: أبو علي الفارسي:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبا، أما أمه فعربية سدوسية من سدوس شيبان، ولد بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالي سنة 288 هـ. وكان فطنا، ذكيا، فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره، ورحل إلى بغداد سنة 307 هـ، وعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج، والأخفش الصغير، والزجاج، وابن دريد، ونفطويه، ومبرمان، كما يعكف على حلقات البغداديين الأولين، وخاصة حلقة ابن الخياط، وأكب على حلقة أبي بكر بن مجاهد تلميذ ثعلب، وشيخ القراء في عصره.

وكان فيه حب للرحلة، حيث رحل إلى "عسكر مكرم"، وبعض مدن الموصل، وحلب وبعض مدن الشام وشيراز، ثم عاد إلى بغداد فتوفي بها سنة 377 هـ.

له تصانيف كثيرة في النحو، منها: المسائل العسكرية، والقصرية، والحلبية، والدمشقية، والبصرية، والبغدادية، والكرمانية والشيرازية، و الإيضاح والتكملة، والعوامل المائة، والحجة في القراءات السبع.

وكان ممن خلط بين آراء المدرستين في وضوح، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري؛ لأنه كان المذهب الذي حُرِّرت أصوله وفروعه وعلله.

وأكثر أصول النحو التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبي علي أستاذه وملاحظاته.

أما آراؤه النحوية فتذكر له كتب النحو طائفة منها ينصر الخليل وسيبويه، وغيرهما من البصريين، وفي طائفة أخرى ينتصر للكوفيين، وكان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها، من

ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف؛ لأن الأصل في مثل: كلمت محمد وعليا: كلمت محمدا وكلمت عليا، فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، بدليل أنه يجوز إظهاره. وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء يا وأخواتها لنيابتها عن الفعل، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن أدوات النداء ليست حروفا وإنما هي أسماء أفعال، وأن المنادى مشبه بالمفعول به.

خامسًا: ابن جني:

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان أبوه مولى روميا، وربما كان اسمه جني تعريبا لكلمة gennaius اليونانية، وقد ولد له ابنه عثمان حوالي سنة 320 هـ، وجد في طلب علوم اللغة مبكرا على أحمد بن محمد الموصلي النحوي، ثم رحل إلى بغداد فأخذ عن بعض تلاميذ المبرد مثل محمد بن سلمة، وبعض تلاميذ ثعلب مثل ابن مقسم، غير أنه سرعان ما عاد إلى الموصل، وأخذ يدرس للطلاب في مسجدها، وحدث أن مر بحلقته في سنة 337هـ أبو علي الفارسي ،فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه، فقال له: لقد أصبحت زبيبا وأنت حِصْرِم، فلزم أبا علي أربعين سنة متنقلا معه في رحلاته، مشغوفا بآرائه، مبهورا بفطنته، ودقة أقيسته وتعليلاته وتوفي سنة 392 هـ.

وابن جني من النحاة الذين أكثروا من التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين، منها: اللمع، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، وشرح شعر المتنبي، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وشرح المنصف في التصريف.

ونستطيع أن نرجع إلى الآراء المنثورة لابن جني في كتاباته المنشورة وفي المراجع النحوية، فسنراه يطبق هذا المنهج تطبيقا دقيقا، إذ كان يوافق البصريين في مسائل كثيرة، من ذلك أن يأخذ برأيهم في أن المصدر أصل والفعل مشتق منه، وأن المبتدأ رافعه الابتداء، وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له، وأن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوبا، وكذلك بعد أو وفاء السببية وواو المعية، وأن العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني، وأن نعم وبئس فعلان، وكذلك فعل التعجب.

وبجانب ذلك كان يأخذ بوجهة النظر الكوفية في مسائل مختلفة، من ذلك إعمال إِنِ النافية عمل ليس، متابعا في ذلك أستاذه الفارسي والكوفيين، وكان يتابع أستاذه والكوفيين في أن أو تأتي للإضراب مطلقا. كما تابعهما في إعمال المصدر مضمرا في الظرف مثل: "قيامك أمسِ حسن، وهو اليوم قبيح" فأعمل هو العائد على القيام في اليوم. وتابع الكوفيين في أن ﴿حَاشَ﴾ في مثل: ﴿حَاشَ للهِ﴾ فعل، بينما ذهب الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا.

ولابن جني آراء اجتهادية مختلفة انفرد بها عن أستاذه والمدرستين البصرية والكوفية، فمن ذلك أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المعمول قبله، فيقال: جاء وثيابَ الصوف البردُ. وكان يذهب إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا، وذهب إلى أن إلا تأتي زائدة، وكان الجمهور يذهب إلى أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تعمل إلا في النكرات، وذهب إلى أنها تعمل أيضا في المعارف لقول النابغة:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

بغداديون متأخرون:

كان ظهور الإمامين النحويين الكبيرين أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إيذانا بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية، وأن يسود اتجاهها في الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية والاجتهاد في استنباط آراء جديدة، وأن يتأثر بهما النحاة النابهون الذين خلفوهما في العراق والشام وإيران، ويتخذوا نفس المنهج الذي أصَّلَاه، ومن هؤلاء النحاة: الزمخشري، وابن الشجري، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، والرضي الإستراباذي.

سادسًا: ابن الشجري:

كان نقيب الطالبيين بالكرخ في بغداد، ولد سنة 450هـ، وتوفي سنة 542هـ، وهو أحد أئمة النحاة، ويقال: إنه لم يكن أنحى منه في عصره، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عاما، وصنف شرح كتابي ابن جني: اللمع والتصريف. وطبع له بحيدر آباد أماليه في النحو واللغة والأدب.

ومن آرائه التي خالف فيها جمهور النحاة: ذهابه إلى أن لو الشرطية تجزم المضارع حين تدخل عليه لقول بعض الشعراء:

لو يَشَأْ طار به ذو ميعة ... لاحق الآطال نهد ذو خصل

وذهب إلى أن "إذ" في مثل: "فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ" زائدة، وكان سيبويه يذهب إلى أنها بعد بينا وبينما نفس إذ الفجائية.

سابعا: أبو البركات بن الأنباري:

بغدادي، ولد سنة 513، وتوفي سنة 577 هـ، وهو تلميذ ابن الشجري، له حواشي على الإيضاح للفارسي، وتوفر على دراسة وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل النحو، وصنف في ذلك كتابين هما: الإنصاف الذي نشره فايل لأول مرة. وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها، ورجح -كما لاحظ فايل- مذهب الكوفيين في سبع مسائل فقط.

ثامنًا: أبو البقاء العكبري:

النحوي الضرير، بغدادي مثل سالفيه، ولد سنة 538 وتوفي سنة 616 هـ، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، واللمع لابن جني.

تاسعًا: يعيش بن علي بن يعيش:

موصلي الأصل، حلبي الدار والمولد، وكان مولده سنة 556هـ، وأقبل على تعلم العربية، ورحل إلى بغداد ودمشق يتلقى عن الشيوخ، وعاد إلى حلب فتصدر الإقراء بها إلى أن توفي سنة 643 هـ. له شرح على كتاب التصريف الملوكي لابن جني. وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل الزمخشري.

عاشرا: الرضي الإستراباذي:

هو نجم الدين محمد بن الحسن، مولده ومرباه في إستراباد من أعمال طبرستان، وليس بين أيدينا أخبار واضحة عن حياته، واختلف الرواة في تاريخ وفاته، ويغلب أن يكون حوالي سنة 686 هـ، واشتهر له شرحه على الكافية في النحو لابن الحاجب، وشرحه على مقدمته الصرفية المسماة بالشافية، وانتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية، إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين وتارة مع البصريين، وكثيرا ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما، وقد يختار بعض آراء البغداديين.

حادي عشر: الزمخشري:

هو محمود بن عمر، وُلد سنة 467 بزمخشر قرية من قرى خوارزم، فنُسب إليها، وبها كان منشؤه ومرباه، وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وإلى بغداد، وجاور بمكة حقبة طويلة، نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف، ودرس حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين، وتكاثرت تصانيفه منذ هذا الحين، وعاد إلى موطنه، وشهرته قد ملأت الآفاق، حتى توفي سنة 538 هـ. وهو يسلك في المعتزلة، وفي علماء التفسير الأفذاذ، وأئمة اللغة والنحو، ومعجمه "أساس البلاغة" مشهور. ومن مصنفاته: الفائق في غريب الحديث، والأنموذج، والمفصل في النحو. وهو يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي، وابن جني، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو، ووطئوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين، أو بآراء أبي

علي، أو ابن جني، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها. وقد أكثر في المفصل متابعة كتاب سيبويه، حتى ليصبح ملخصا له أحيانا، وغالبا ما يتابعه في آرائه النحوية، مثل متابعته له في أن الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع، وأن مثل: "هل زيد قام؟ " تعرب فيه زيد فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور، لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون، واختار رأي سيبويه في أن متلو لولا في مثل: "لولا علي لسافرت" مبتدأ خبره محذوف، وفي أن خبر إن وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعا به قبل دخول إن كما زعم الكوفيون. وجعله تشرب روحه للمذهب البصري يعبر عن البصريين كما عبر عنهم أبو علي الفارسي وابن جني باسم أصحابه، فهو في أغلب أحواله إما أن ينزع عن قوسهم جميعا، وإما أن ينزع عن قوس بعضهم.

وعلى شاكلة أضرابه من البغداديين كان يختار رأي الكوفيين أحيانا في بعض المسائل، من ذلك أنه زاد معهم في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعل حدَّث، وجواز أن يكون البدل والمبدل منه نكرة كما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ ، واختار -على غرارهم- أن تكون جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره: أقرأ، لا باسم كما ذهب البصريون.

وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها، من ذلك ذهابه إلى أن أما في مثل: "أما زيد فذاهب" تعطي الكلام فضل تأكيد، وأن واو العطف قد تفيد الإباحة في مثل: جالس محمدا وعليا، وأن رافع الخبر هو الابتداء فقط، وجوز أن يكون الفاعل جملة، وبذلك خرج آية السجدة: "أوَلم يَهْدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون" فجعل جملة كم وما بعدها فاعل الفعل المجزوم "يهد"، وذهب إلى أن "لن" تفيد تأكيد النفي، بل تأبيده مثل: لن أجبن.

الفصل الثاني:
المدرسة الأندلسية

أولا: النشاط النحوي في الأندلس:

لا نكاد نمضي في عصر بني أمية بالأندلس "138-422هـ" حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار، ويدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم، وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قُرَّاء الذكر الحكيم، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق، فيتلقون هذه القراءات، ويعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها، كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية.

ومن أجل ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهوري هؤلاء المؤدبين يُعنون بالتأليف في القراءات، يتقدمهم أبو موسى الهواري، وهو من أوائل العلماء الذين جمعوا بين الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس، وقد رحل إلى المشرق، فلقي مالكا ونظراءه من الأئمة، كما لقي الأصمعي وأبا زيد ونظراءهما، وداخل الأعراب في محالّها، وله كتاب في القراءات".

وكان يعاصره الغازي بن قيس الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل مثله إلى المشرق، وأخذ عن مالك الفقه، وعن نافع بن أبي نعيم مقرئ أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم، ولقي الأصمعي ونظراءه.

وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، جودي بن عثمان المَوْروري الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى الأندلس كتب الكوفيين، وأول من صنف به في النحو، وتوفي سنة 198 هـ. وكان يعاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الذي رحل مثله إلى المشرق، وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري المعروف باسم وَرْش قراءته، وأدخلها إلى الأندلس، وكان بصيرا بالعربية.

ويتكاثر هؤلاء القراء والمؤدبون في القرن الثالث الهجري، ويتميز من بينهم عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفى سنة 238 هـ، وكان إماما في الفقه والحديث والنحو واللغة، وألف كتابا في إعراب القرآن. وينفس القرن مفرج بن مالك النحوي الذي عني بوضع شرح على كتاب الكسائي، كما عُني معاصره أبو بكر بن خاطب النحوي المكفوف بوضع كتاب في النحو كانت له شهرة في موطنه.

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنها صبَّت عنايتها أولا على النحو الكوفي، مقتدية بنحويِّها الأول جودي بن عثمان، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا الأُفْشْنيق محمد بن موسى بن هاشم المتوفى سنة 307 يرحل إلى المشرق، ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ويقرؤه بقرطبة لطلابه. ويأخذ غير نحوي في مدارسة الكتاب مثل أحمد بن يوسف بن حجاج المتوفى سنة 336، وكان يضع دائما كتاب سيبويه بين يديه، ولا يَنِي عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه.

ولا يلبث محمد بن يحيى المهلبي الرباحي الجياني المتوفى سنة 353 هـ أن يفتتح عصر اهتمام الأندلسيين البالغ بكتاب سيبويه، وكان قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام، ورحل إلى المشرق، فلقي بمصر نحويها النابه أبا جعفر بن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب، شارحا له، ومفسرا تفسيرا مبينا، تسعفه دقة نظره ومنطقه، وقدرته على الاستنباط، وتحليل العبارات، والغوص على العلل.

وكان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة 330 هـ لعهد عبد الرحمن الناصر، وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة، كان معوَّله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق، وكان مما حمله كتاب سيبويه أخذه

عن ابن درستويه عن المبرد، وكان يجنح إلى المذهب البصري وينافح عنه مناظرا مجادلا. وخلفه هو والرباحي جيل من تلاميذهما، مضى يعكف على مدارسة كتاب سيبويه وكتب غيره من البصريين والكوفيين، من أهمهم: أبو بكر بن القوطية المتوفى سنة 367 هـ تلميذ القالي، وصاحب كتاب الأفعال وتصاريفها، ومحمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379 تلميذ القالي أيضا، ومؤلف كتاب طبقات النحويين واللغويين، وله مصنف في النحو سماه "الواضح"، وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي المتوفى سنة 382 تلميذ الرباحي وحامل روايته لكتاب سيبويه.

ويلقانا في أوائل عصر ملوك الطوائف نحاة مختلفون، من أشهرهم ابن الإفليلي المتوفى سنة 441، وكان يُقرئ الطلاب بقرطبة كتاب سيبويه. وأشهر منه وأنبه ابن سِيده الضرير المتوفى سنة 448 "، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها". وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو المخصَّص، وله أيضا المحكم المرتب حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل.

وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي، ويكون ذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته.

ثانيًا : السير في اتجاه المدرسة البغدادية، وكثرة التعليلات والآراء:

أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نُحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين

من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني. ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة 476 هـ هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رُفع المبتدأ، ولمْ ينصب.

ونرى الأعلم يشرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي، وروايته للدواوين الستة الجاهلية: دواوين امرئ القيس، وزهير، والنابغة، وعلقمة، وطرفة، وعنترة مسندة إلى الأصمعي مشهورة. وأهم من ذلك أنه روى كتاب سيبويه عن ابن الإفليلي، وأقرأه لطلابه مبصرا لهم بدقائقه، مذللا صعابه، محللا مشاكله تحليلا واسعا.

وكان يعاصره ثلاثة من أعلام النحاة الأندلسيين، عاشوا جميعا في عصر المرابطين، وهم: أبو محمد بن السيد، وابن الباذش، وابن الطَّرَاوة.

أما ابن السيد فهو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي المتوفى سنة 521هـ، كان يقرئ الطلاب في قرطبة ثم في بلنسية النحو، وعُني بكتاب الجمل للزجاجي، فكتب كتابا في إصلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه الشديد، وآخر في شرح أبياته. وصنف في النحو كتابا سماه "المسائل والأجوبة".

وابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفى سنة 528هـ، كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية، وصنف شرح كتاب سيبويه وشرح المقتضب للمبرد، وأصول

ابن السراج، وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي. ومما ذهب فيه مذهب سيبويه أنه لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب أعلم لغير دليل.

أما ابن الطراوة فهو سليمان بن محمد بن الطراوة، المتوفى سنة 528هـ، وهو نحوي مدينة المرية، وتلميذ الأعلم الشنتمري، ومن مصنفاته في النحو المقدمات على كتاب سيبويه. ويبدو أنه كان يقابله كثيرا على كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليهما، أو بعبارة أدق: متوسعا في الاختيار من آرائهما. ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس. واشترط البصريون تنكير التمييز، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة؛ لمجيء ذلك في الشعر والنثر، مثل: "وطبتَ النفسَ يا قيس بن عمرو"، وقول العرب: سفه زيد نفسه.

ويكثر في عصر الموحدين النحاة الذين عُنُوا بشرح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب وفكّ معميّاته مثل ابن الرماك المتوفى سنة 541 هـ، وهو تلميذ ابن الطراوة، ومثل الأقليشي المتوفى سنة 550 تلميذ أبي محمد بن السيد، ومثل جابر الإشبيلي الحضرمي المتوفى سنة 596 تلميذ ابن الرماك، وتلميذه أبي بكر محمد بن طلحة المتوفى سنة 618هـ، وكان يميل إلى آراء ابن الطراوة ويحتجّ لها. وأنبه من هؤلاء أبو بكر بن طاهر، وأبو القاسم السهيلي، والجزولي، وابن خروف، ولا نمضي في القرن السابع الهجري طويلا حتى يظهر عمر بن محمد الشلوبين، وابن هشام الخضراوي.

وابن طاهر هو محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى في عشر الثمانين وخمسمائة، وهو تلميذ ابن الرماك، اشتهر بتدريسه لكتاب سيبويه، وله عليه حواشٍ اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب.

أما السهيلي فهو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير صاحب كتاب الروض الأنف في شرح السيرة النبوية المتوفى سنة 581 هـ، وهو تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر. وكان بارعا في العربية والتفسير وعلم الكلام. ومن كتبه المتصلة بالدراسات النحوية كتابه "نتائج الفكر"، واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة، وأنه كان يشغف بالعلل النحوية واختراعها على شاكلة الأعلم الشنتمري.

وعيسى الجزولي المتوفى سنة 607هـ، حج فلزم ابن بري نحوي مصر، وعاد فنزل الأندلس، وتصدَّر للإقراء بالمرية وغيرها من مدن الأندلس، وتتلمذ عليه هناك جماعة منهم الشلوبين. وله المقدمة المشهورة في النحو، وهي حواشٍ على كتاب الجمل للزجاجي، أفادها من مباحث كانت تثار في مجلس أستاذه ابن بري. وكان يذهب مع ابن السراج البصري إلى أنه لا يجوز تقدم المفعول به على الفاعل إذا حصل لبس مثل: "كلم موسى عيسى".

أما ابن خروف فهو علي بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفى سنة 609 هـ، كان إماما في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر، وأقرأه في موطنه، ورحل عنه إلى المغرب، وأخذ يطوف في البلدان العربية، حتى ألقى عصاه بحلب. واشتهر بمناظراته في العربية مع السهيلي، وبشرحه لكتاب سيبويه، وكتاب الجمل للزجاجي. وله اختيارات كثيرة وخاصة من مذاهب البصريين. من ذلك أنه كان يذهب مذهب سيبويه وأستاذه ابن طاهر وابن الباذش في أنه لا يجوز حذف أحد مفاعيل أعلم وأرى بدون دليل. وذهب مذهب سيبويه والمبرد في أن نباتا في مثل: "أنبت الزرع نباتا" منصوب بفعل المصدر الجاري عليه، وهو نبت مضمرا، والفعل الظاهر دليل عليه.

أما الشلوبين فهو عمر بن محمد المكنى بأبي علي المتوفى سنة 645 هـ، تلميذ السهيلي والجزولي. أقرأ النحو ستين سنة، وبرع في تلاميذه جِلَّة من النحاة، وله تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية. وهو مثل أسلافه تارة يقف مع سيبويه والبصريين وتارة يقف مع النحاة الآخرين من موطنه وغير موطنه. وكان يأخذ برأي الرماني في أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا عاما حذف، وإذا كان كونا خاصا وجب ذكره كما جاء في الأثر: "لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة". واختار رأي الأعلم الشنتمري في أن إياها في مثل: "فإذا هو إياها" مفعول مطلق.

وابن هشام الخضراوي هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجي الأندلسي المتوفى بتونس سنة 646هـ، تلميذ ابن خروف، كان إماما مقدما في العربية عاكفا على تعليمها. وله شرح على إيضاح الفارسي، وشرح على أبياته، وصنف فصل المقال في أبنية الأفعال، كما صنف النقض على الممتع لابن عصفور. وله آراء نحوية مختلفة في المغني والهمع، يتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه من الأندلسيين، وفي طائفة أخرى يستقل عنهم جميعا.

ابن مضاء والثورة على النحاة:

هو: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي المتوفى سنة 592 هـ)، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، فولاه الموحدون قضاء فاس، ثم ولوه قضاء الجماعة، وكان طبيعيا أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية: المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية لما ملئوا به كتبهم من فروع، بل لقد تحولوا بحملتهم إلى ما يشبه ثورة عنيفة. فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب وحمل الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظاهري الذي يرفض القياس وما يتصل به من علل ويكتفي بالظاهر من القرآن والحديث. وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحو والنحاة من حوله، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها، ولا غناء حقيقيا في تتبعها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: "المشرق في النحو"، و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وكتاب "الرد على النحاة"، وهو -وحده- الذي بقي من آثاره. وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقّدت النحو، وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه، والمتكلم في الحقيقة -كما لاحظ ابن جني- هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر في الكلام. ويفصّل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات على نحو ما هو معروف في العوامل المحذوفة، مما يبعد الصيغ عن وجهها الطبيعي، ويدفع إلى تمحلات لا داعي لها؛ كتقدير أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا أخبارا أو صلات أو أحوالا يتعلقان بعامل محذوف، ولا حذف هنا ولا عامل -في رأيه- ولا عمل. ولا يلبث أن ينكر أن يكون في قام من قولك: "زيد

قام" ضمير مستتر فاعل، فهي فعل ولا فاعل له، كما لاحظ ذلك من قبله الكسائي في مثل "كلمني وكلمت محمدا"، فقد ذهب كما مر بنا في غير هذا الموضع إلى أن فاعل كلمني محذوف ولا فاعل لها. ويذهب إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل: "قاما وقاموا وقمن ويقومون" ليست ضمائر، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع، وهو في ذلك يستضيء برأي الأخفش. ولكي يوضح فساد نظرية العامل وأنها دفعت النحاة أحيانا إلى رفض بعض أساليب العرب ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون، دَرَسَ باب التنازع دراسة مفصلة موضحا ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقدة عسرة، لم ينطق بها العرب، ولا وقعت في أوهامهم.

ابن عصفور:

هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة 663 هـ)، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وهو تلميذ الشلوبين، تصدر لإقراء النحو بعدة بلاد في موطنه. وله في النحو والتصريف مصنفات مختلفة، منها المقرَّب، والممتع في التصريف، ومختصر المحتسب لابن جني، وكان له ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي. وله آراء كثيرة تدور في كتب النحاة، منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين، ومنها ما يستقل به،من ذلك: أنَ أَنْ تأتي مفسرة بعد صريح القول مثل: "قلت لهم أَنْ أنصتوا"، كما تأتي لربط الجواب بالقسم في مثل:

أما والله أَنْ لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

وكان يرى اختيار المصدر نائبا للفاعل إذا اجتمع مع الظرف أو المجرور، مستدلا بمثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ، وكان يرى أنه لا يصح الاستثناء في العدد فلا يقال: "له علي ألف إلا خمسين" معتلا بأن أسماء العدد نصوص، فلا يجوز أن ترد إلا على ما وُضعت له. وذهب إلى أن "لكن" في مثل: "ما قام زيد ولكن عمرو" هي العاطفة والواو زائدة لازمة، وكان يرى أن "ماذا" في مثل: "انظر ماذا صنعت" لا يصح أن تكون مفعولا لانظر كما ذهب السيرافي وابن خروف والفارسي؛ لأن الاستفهام له الصدر، إنما "ما" اسم استفهام مبتدأ، و"ذا" اسم موصول خبر، وجملة صنعت صلة.

3- ابن مالك:

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المتوفى بدمشق سنة 672 هـ، إمام النحاة واللغويين لعصره، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه، واستمع إلى الشلوبين، ورحل إلى المشرق حوالي سنة 630هـ، ولقي ابن الحاجب، وأخذ عنه، واستقر بحلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش، وتصدر بها مدة للإقراء، ثم تركها إلى دمشق، واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية؛ حيث المجمع العلمي العربي الآن. وكان أمةً لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضا في اللغة وأشعار العرب التي يُستشهَد بها في النحو، وكذلك كان أمة في القراءات، ورواية الحديث النبوي. وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب. وهو يعد أول من استكثر من رواية الحديث في النحو، وحقا كان يستشهد به من قبله في مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكنه هو الذي

توسع في الاستشهاد به. وكان نظم الشعر سهلا عليه، مما جعله يخلف فيه منظومات مختلفة في النحو والصرف، منها ألفيته المشهورة، وهي في ألف بيت، والكافية الشافية، وهي في ثلاثة آلاف بيت، ومنها المؤصل في نظم المفصل للزمخشري ، وخلف مصنفات كثيرة في العربية، منها شرح الكافية، والتسهيل، وشرحه، وشرح الجزولية، وإعراب مشكل صحيح البخاري، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه، وإيجاز التعريف في علم التصريف، والمقدمة الأسدية صنّفها لابنه تقي الدين الأسد، والفوائد في النحو. وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفا بين منظوم ومنثور.

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها، من ذلك أنه كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها، وكان يرى أن "ذان وتان واللذان واللتان" مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية. وذهب إلى أن قراءة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ إنما هي على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما. وجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر مستدلا بمثل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ ، ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ ، كما جوز حذف عائد الموصول قياسا على حذفه في الخبر، وجعل منه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ أي: به، وجوز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل: الليلة الهلالَ والبلح شهرين. وذهب إلى أن الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معا مثل: "رأيت القمح القدح بدرهمين" أي: منه.

وهو دائما يذكر الشاذ، ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيرا. وكان رائده دائما السماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده. وكان

عقله دقيقا، ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضا في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه.

4- أندلسيون متأخرون:

ظلت الأندلس تتابع نشاطها النحوي في القرن السابع الهجري، على الرغم من الخطوب التي تتابعت عليها، إذ ما زال الإسبانيون المغيرون من الشمال يقتطعون منها مدينة إثر مدينة، حتى لم يعد للعرب إلا رُقْعة ضيقة هي إمارة غرناطة التي ظلت صامدة لهم نحو قرنين ونصف.

ويلقانا في القرن السابع الهجري كثيرون من تلامذة الشلوبين، ونكتفي بالحديث عن أهمهم، وهم: ابن الحاج، وابن الضائع، وابن أبي الربيع:

أما ابن الحاج فهو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة 651هـ، وقد اشتهر بشروحه على كتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، وكتاب سر الصناعة لابن جني، وإيراداته على كتاب المقرَّب لابن عصفور، ومنها نقده عليه ما ذكره من مجيء "لو" للتعليق في المستقبل، وكان يحتج لرأي المبرد في أن "كان" حرف وليست فعلا قائلا: إنها لا تدل على حَدَث، بل دخلت على اسمها وخبرها لتفيد معنى المضي في الخبر.

وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الأبدي المتوفى سنة 680هـ، استشكل على كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه واعتراضاته على سيبويه ... ورد على ابن عصفور معظم اختياراته. وله شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار".

وابن أبي الربيع هو عبيد الله بن أحمد الأموي الإشبيلي المتوفى سنة 688هـ، هاجر من إشبيلية حين استولى عليها الإسبان إلى سبتة، وأقرأ بها النحو دهره، وله شرح على سيبويه وشرح على إيضاح الفارسي وشرح على الجمل للزجاجي في عشر مجلدات. وكان يذهب إلى أن "ليت" إذا اقترنت بما جاز دخولها على الأفعال، فيقال: "ليتما قام زيد"، ورتب على ذلك أن مثل: "ليتما زيدا أكلمه" "زيدا" فيه منصوب على الاشتغال، والجمهور يجعل زيدا اسما لليت؛ لأن ما لا تلغي عملها. وذهب إلى أن ﴿عُيُونًا﴾ في: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ بدل من الأرض.

وممن يلقانا من تلاميذ ابن عصفور: الصفار، وهو قاسم بن علي، وله شرح على سيبويه يرد فيه كثيرا على الشلوبين، وكان يذهب إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس مستدلا بمثل قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عطفا على قوله عز شأنه: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾. ونلتقي في نهاية القرن السابع الهجري بأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة 710، يقول السيوطي: "وبه أبقى الله ما بأيدي الطلبة في الأندلس من العربية" وله تصنيف على كتاب سيبويه. وبه تخرج أكبر نحوي ظهر في الأندلس بعد ابن مالك، وهو أبو حيان، وبه نختم حديثنا عن نشاط النحو في هذا الفردوس العربي المفقود.

أبو حيان:

هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي المتوفى 745هـ، تلميذ أبي جعفر بن الزبير، وابن الضائع في النحو. وأكب بجانب ذلك على التفسير والحديث والقراءات والتاريخ، حتى أتقن ذلك كله وبرع فيه. وقد رحل عن موطنه شابا، متنقلا في شمال إفريقية، إلى أن ألقى عصا ترحاله بالقاهرة سنة 679 ولزم بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وأخذ عنه كتبه. وعُهد إليه بتدريس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة 704هـ، كما عهد إليه بتدريس التفسير في قبة السلطان المنصور سنة 710 هـ، وتولى منصب الإقراء بجامع الأقمر الفاطمي. وكان يقول: خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك، وكتاب الممتع في التصريف لابن عصفور. وقد تخرج به جيل من النحاة المصريين أمثال ابن عقيل، وابن أم قاسم، وكان يعنى في دروسه بكتب النحاة الثلاثة السالفين، ويتضح ذلك مما أملاه عليها من شروح، وفي مقدمتها كتاب سيبويه، وكتاب الممتع في التصريف، وكتاب المقرب في النحو لابن عصفور. وله ثلاثة شروح على التسهيل لابن مالك مطولة ومختصرة، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. وله وراء ذلك مصنفات في النحو مستقلة، أهمها: الارتشاف وهو في ستة مجلدات، ومختصره وهو في مجلدين.

وقد وصل تعلقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية، مثل تعليقه على خلاف البصريين

والكوفيين في الإعراب، وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال، أو لا؟ فقد قال: "هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة".

وكان أبو حيان يقدم السماع على القياس، وخاصة إذا تعارضا، على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس من مثل العطف على الضمير المتصل المجرور بدون إعادة الخافض، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا: إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير. ونقل عنه السيوطي تقيده بالسماع وعدم القياس عليه في مواضع مختلفة من الهمع. ومع اهتمامه بالسماع كان يخالف ابن مالك في الاعتماد على الحديث في الاستشهاد؛ لأنه روي بالمعنى، ورواه أعاجم كثيرون يفشو اللحن على ألسنتهم.

ودائما نراه يتعبَّد لسيبويه وجمهور البصريين، مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم. وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم، من ذلك ما ذهبوا إليه، وتابعهم فيه ابن جني، من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر وعامل الرفع في الخبر المبتدأ فهما مترافعان. وجعله تفسيره للقرآن الكريم في كتابه "البحر المحيط" يتعقب الزمخشري كثيرا، من ذلك قراءة الآية: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ بتنوين ﴿كَلًّا﴾ على أنها مصدر من الكل بمعنى الإعياء أو الثقل، أي: "حملوا كَلًّا"، وجوز الزمخشري أن تكون ﴿كَلًّا﴾ في القراءة هي نفسها حرف الردع ونُون كما نونت "سلاسلا" في آية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾، ورد ذلك أبو حيان قائلا: إن ذلك إنما صح في "سلاسلا"؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف. ومن

ذلك توجيه الزمخشري لقراءة المضارع بالغيبة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ والقراءة المشهورة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ فقد جعل التقدير في القراءة الأولى: ولا يحسبنهم، والذين فاعل. وتصدى له أبو حيان قائلا: إن ذلك يستلزم عود الضمير على المؤخر، وكأنه فاته أن هذا المؤخر مقدم في الرتبة.

وأكثر من كان يتصدى له أبو حيان ويخالفه في آرائه ابنُ مالك، فمن ذلك أنه كان يضعِّف رأيه في أن الإعراب جزء من ماهية الكلمة، ذاهبا مع الجمهور إلى أنه زائد على ماهيتها. وذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضي قد يدل على الاستقبال في مواضع، هي: بعد همزة التسوية مثل: "سواء علي أسافرت أم لم تسافر"، وبعد أداة التحضيض مثل: "هلا ذاكرت"، وبعد كلما مثل: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾، وبعد حيث مثل: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ، وبعد الصلة مثل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ ، وإذا وقع صفة لنكرة عامة كحديث: "نَضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها" أي: يسمع. وأنكر أبو حيان هذه الدلالة للماضي، وقال: الذي نذهب إليه فيها جميعا الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضعه، أما معنى الاستقبال فقد جاء من خارج، أو بعبارة أخرى: من قرينة خارجية.

وله وراء ما قدمنا اجتهادات وتخريجات وآراء مختلفة ينفرد بها، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن قول بعض العرب: "ما أنت وزيدًا؟ " و"كيف أنت وزيدًا؟ " على تقدير كان محذوفة، أي: ما كنت وزيدا؟ وكيف تكون وزيدا؟ وذهب الفارسي وغيره من النحاة إلى أن كان المقدرة تامة، وذهب أبو حيان إلى أنها الناقصة، فما خبرها وكذلك كيف. واختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعَال ومَفْعَل، فوقف بها البصريون عند أُحَاد ومَوْحَد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس

وعشار وعشر؛ لمجيئها سماعا، وقاس عليها الكوفيون: سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع، وقال أبو حيان: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة على نحو ما حكى ذلك أبو عمرو الشيباني وغيره.

الفصل الثالث:

المدرسة المصرية

أولًا: النشاط النحوي في مصر:

كان طبيعيا أن تنشط دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدِّبين على غرار ما حدث بالأندلس، كانوا يعلِّمون الشباب في الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم، وأسهم في ذلك معهم غير عالم ممن كانت تجذبهم مصر إليها، ومن أقدمهم **عبد الرحمن بن هرمز** تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى بالإسكندرية سنة 117 هـ). ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم **ورش**: **عثمان بن سعيد القبطي** الأصل المتوفى في سنة 197 هـ)، رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة 155 ثم عاد إلى الفسطاط، فانتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية، وكان ماهرا في العربية، وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها لا في مصر وحدها، بل أيضا في الأندلس وفي المغرب، ولا تزال شائعة به إلى اليوم.

وأول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق **وَلَّاد بن محمد التميمي البصري** الأصل الناشئ بالفسطاط، وقد رحل إلى العراق، فلقي الخليل بن أحمد، وأخذ عنه ولازمه، وسمع منه الكثير، وعاد إلى مصر، ومعه كتبه التي استفادها في العربية من إملاءات الخليل، وأخذ يحاضر فيها الطلاب. وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي. وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر في زمن مبكر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية.

وتلت هذه الطبقة طبقة ثانية لمع فيها اسم **الدِّينَوري أحمد بن جعفر** الذي رحل من موطنه دينور إلى البصرة في طلب النحو، فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه، ودخل إلى بغداد فأصهر إلى ثعلب، غير أنه كان يترك حلقته إلى حلقة المبرد، ثم قدم مصر واستقر بها

يعلِّم النحو، وصنف لطلابه المصريين كتابا سماه "المهذب" ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين، غير أنه لما أمعن فيه عوَّل على مذهب البصريين وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط، وصنف في ضمائر القرآن مصنفا نوّه به القدماء، وقد توفي سنة 289هـ.

وكان يعاصره **محمد بن ولاد بن محمد التميمي** المتوفى سنة 298، وقد عكف مثل أبيه ولاد على دراسة العربية وبدأ بأخذ كل ما عند الدينوري ومعاصريه من النحاة المصريين أمثال محمود بن حسان، ثم رحل إلى بغداد، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد. وعاد إلى موطنه فتصدر لإقراء النحو، وصنف فيه كتابا سماه "المنمَّق". ونزل في سنة 287 بمصر نحوي بصري من تلاميذ المبرد هو علي بن سليمان الأخفش الصغير وظل بها حتى (300 هـ) يعلم النحو واللغة، وله تصانيف مختلفة فيهما، من أهمها شرحه على كتاب سيبويه، وكان يتعصب للمبرد والبصريين في تصانيفه.

وما نكاد نمضي في القرن الرابع الهجري لعصر الدولة الإخشيدية حتى تظهر طائفة من النحاة النابهين، في مقدمتهم كُراع النمل، وأبو العباس أحمد بن ولاد.

و**كراع النمل** هو علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، عاش حتى سنة 320هـ، وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين. وكان يمزج في مصنفاته بين آرائهما، وكان إلى آراء البصريين أميل، وصنف في اللغة كتبا مختلفة، من أهمها "المنضد".

وأنبه منه وأشهر **أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد** (ت 332 هـ). وَرِثَ العناية بالنحو والإكباب على درسه عن أبيه وجده السالفين، وإليه صارت نسخة أبيه من كتاب سيبويه التي أخذها عن المبرد، وقد رحل إلى العراق وتتلمذ للزجاج البصري، وكان يعجب به لذكائه وبصره بمسائل النحو وقدرته على الاستنباط. وعاد إلى موطنه وظل يفيد الطلاب

ويصنف في اللغة والنحو إلى وفاته. وعنه أخذ المنذر بن سعيد قاضي قضاة الأندلس معجم "العين" المنسوب للخليل. ومن مصنفاته المطبوعة كتاب المقصور والممدود على حروف المعجم، وهو كتاب نفيس في بابه. وله كتاب "الانتصار لسيبويه من المبرد".

ثانيًا: السير في اتجاه المدرسة البغدادية:

رأينا النابهين من النحاة المصريين يرحلون إلى البصرة وبغداد طوال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع الهجري، وكانت المدرسة البصرية وأساتذتها غالبا وجهتهم في بغداد، وخير من يصور ذلك أبو العباس بن ولاد تلميذ الزجاج صاحب المبرد، وبلغ من بصريته أن عني بتأليف كتاب الانتصار لسيبويه، وكأنه يؤمن بأن غلطا لا يمكن أن يعلق بقلمه. وفي نفس هذه الحقبة كانت قد أخذت تظهر مدرسة بغداد ممثلة في أئمتها الأولين من أمثال ابن كيسان وابن شُقَير وابن الخياط الذين كانوا ينزعون في أول حياتهم نزعة كوفية، ثم مزجوا بين النحوين الكوفي والبصري، مع استمرار ميلهم الواضح لنحو الكوفيين.

وإذا كان أبو العباس بن ولاد لم يلتفت إلى هذه النزعة النحوية الجديدة، فإن رفيقه ومواطنه أبا جعفر النحاس لم يقع بعيدا عنها، وقد اختلف مثله إلى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج. ولكن يظهر أنه اختلف أيضا إلى أصحاب ثعلب، بل ينص القدماء على أنه كان يختلف إلى ابن الأنباري، ولا نشك أنه اختلف أيضا إلى حلقات ابن كيسان وابن شقير وأضرابهما من أوائل البغداديين، وبذلك يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكرة.

وأبو جعفر النحاس :هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المتوفى سنة 338 هـ)، أكب على النحو ودراساته في موطنه، ثم رحل إلى العراق، فسمع الزجاج وغيره من أصحاب

المبرد مثل ابن السراج، كما سمع أصحاب ثعلب وأوائل البغداديين. وعاد إلى موطنه يدرس كتاب سيبويه لطلابه، وطارت شهرته، فرحل إليه الطلاب من الأندلس، وعني ب "تفسير أبيات سيبويه"، وله كتاب معاني القرآن، وكتاب إعراب القرآن. وصنف في النحو كتاب الكافي وهو مفقود.

ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب التفاحة في النحو، يجده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين، فهو في الصورة العامة للكتيب وعرض مسائله بصري، وهو في بعض آرائه وبعض المصطلحات كوفي، وقد يختار رأيا لقطرب أو للأخفش مخالفا جمهور البصريين.

ولعل في ذلك كله ما يدل على أن مصر أخرجت نحويا بغدادي النزعة في وقت مبكر، فهو يمزج بين النحو البصري والكوفي، وهو ينفذ إلى آراء جديدة. ومن أهم تلاميذه أبو بكر الإدفوي المتوفى في العصر الفاطمي سنة 388 هـ)، وهو منسوب إلى مدينة إدفو بصعيد مصر، وكان يروي عن أستاذه النحاس كل تصانيفه في النحو والقرآن، وعني بالتفسير فصنف فيه كتابا في مائة مجلد سماه "الاستغناء في تفسير القرآن" جمع فيه من علوم العربية ما لم يجتمع بغيره.

وأنبه تلامذة **الإدفوي الحَوْفي**، وهو علي بن إبراهيم المتوفى سنة 430 هـ)، قرأ على الإدفوي وأخذ عنه وأكثر، وتصدر لإقراء النحو، وصنف فيه مصنفا كبيرا استوفى فيه العلل والأصول وصنف مصنفات أصغر منه اشتغل بها المصريون. وصنف في إعراب القرآن كتابا في عشرة مجلدات كان علماء موطنه يتنافسون في تحصيله، وصنف أيضا في تفسير القرآن وعلومه. ونرى ابن هشام يعرض لإعراب "ذلك" في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ويقول: إنها بدل أو عطف بيان، ويقول: جوز الفارسي كونها صفة، ورد ذلك

الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وكأن نحاة مصر في العصر الفاطمي من أمثال الحوفي كانوا يعنون بمعرفة آراء المدرسة البغدادية وأعلامها النابهين من أمثال الفارسي. وقد توقف ابن هشام مرارا في كتابه المغني بإزاء توجيهات الحوفي الإعرابية لبعض آي الذكر الحكيم، وأكبر الظن أنه نقلها جميعا عن كتابه الذي صنفه في إعراب القرآن.

وكان يعاصره **الذاكر النحوي المصري** تلميذ ابن جني المتوفى سنة 440 هـ)، وكان يتصدر بمصر لإقراء العربية، وله تعليقات مفيدة في النحو، وهو إشارة واضحة إلى أن كتب ابن جني عُرفت على الأقل منذ عصره بمصر.

ويلقانا في عصر المستنصر الفاطمي نحوي كبير هو **ابن بابشاذ** طاهر بن أحمد المتوفى سنة 469 هـ)، وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن نحاتها وعلمائها، وبذلك اتصل مباشرة بنحو البغداديين، وعاد إلى موطنه فتصدّر للإقراء بجامع عمرو بن العاص مع إشرافه على تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء الفاطمي إلى الأطراف، وله في النحو تصانيف سارت -كما يقول القفطي- مسير الشمس، منها "المقدمة" في النحو وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي أحد أئمة النحو البغدادي. وكانت له تعليقة كبيرة في النحو كتبها في غرفة بجامع عمرو انقطع فيها بأخرة للعبادة والنسك، ويقال: إنها كانت في نحو خمسة عشر مجلدا، وإنها ظلت تنتقل من تلميذ إلى تلميذ حتى نهاية القرن السادس، وكانوا يسمونها "تعليق الغرفة". ومن مصنفاته "شرح الأصول" لابن السراج، وكتاب المحتسب، وتدور لابن بابشاذ في كتب النحو آراء مختلفة يتفق في طائفة منها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين، مما يدل دلالة واضحة أنه كان يمزج بين كل تلك المذاهب.

وتصدر لإقراء النحو بعده تلميذه محمد بن بركات المتوفى سنة 520 هـ)، ويذكر السيوطي في ترجمته أن من أساتذته أيضا محمد بن مسعود الغزني المعروف بالزكي، والعلاء بن أبي الفتح عثمان بن جني، أما الأول فاشتهر بكتاب له في النحو سماه البديع.

وأما العلاء فقد كان يروي كتب أبيه ابن جني. ومعنى ذلك أن ابن بركات تزوّد من كتابات ابن جني كما تزود من كتاب البديع لمحمد بن مسعود، وأيضا تزود من أستاذه ابن بابشاذ وخاصة من "تعليقة الغرفة" التي ورثها عنه. وكانت له تصانيف في النحو سقطت من يد الزمن.

واستوطن مصر لسنة خمسمائة كبير نحاة صقلية ولغوييها علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القَطّاع، وتصدر فيها لإقراء اللغة والنحو، ومن تصانيفه: كتاب تهذيب أفعال ابن القوطية، وأبنية الأسماء، وحواشٍ على الصحاح للجوهري، وما زال مقيما على الإفادة والتصنيف حتى توفي سنة 515 هـ).

وأكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمي **ابن بري المصري** المولد والمنشأ المقدسي الأصل، وقد لحق الدولة الأيوبية، وامتدت به حياته حتى (582 هـ). وهو تلميذ ابن بركات وغيره من المصريين والقادمين على مصر من الأندلس، وخاصة محمد بن عبد الملك الشنتريني الذي قرأ عليه كتاب سيبويه. وممن قصد ابن بري وقرأ عليه عيسى الجزولي نحوي المغرب والأندلس. وكان يذهب إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل: "لولا إحسانك لما شكرتك" وأن العرب لذلك جروا بها المضمر في مثل لولاي، وهو بذلك يتفق مع سيبويه. وذهب مذهب الكوفيين والأخفش في أن إذا الفجائية حرف وليست ظرفا، كما ذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن "ما" قد تأتي زمانية في مثل: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

وكان يعاصره عثمان بن عيسى البَلَطِي الموصلي نحوي دمشق المتوفى سنة 599 هـ)، ولما ملك صلاح الدين مصر انتقل إليها فرتب له جاريا لإقراء النحو بجامعها.

ومن نحاة مصر في العصر الأيوبي **سليمان بن بنين الدقيقي تلميذ ابن بري المتوفى** سنة 614 هـ)، وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والأدب، منها: شرح على سيبويه سماه "لباب الألباب في شرح الكتاب"، وكتاب الوضَّاح في شرح أبيات الإيضاح لأبي علي الفارسي.

ونزل مصر **يحيى بن معطي المغربي** المتوفى سنة 628 قرأ على الجزولي، ثم رحل إلى دمشق، وأقرأ النحو بها مدة، ثم تركها إلى القاهرة، واستقر بها، وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الطلاب النحو، وله مصنفات مختلفة، منها ألفية في النحو كألفية ابن مالك، ومنها العقود والقوانين في النحو. وكان يرى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور كان الجار والمجرور هما نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر، بينما كان يرى البصريون أن لك الخيار في إقامة أي الثلاثة نائبا للفاعل.

وكان يعاصره **ابن الرماح علي بن عبد الصمد** المتوفى سنة 633 هـ)، وقد تصدر لإقراء النحو وقراءات الذكر الحكيم، وله مجموع في النحو يتردد ذكره في الأشباه والنظائر للسيوطي، مع بعض ملاحظاته وآرائه.

ومن نحاة العصر الأيوبي النابهين **علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي** المتوفى سنة 643هـ، وله شرحان على كتاب المفصل للزمخشري، وشرح على أحاجيه النحويه. واسمه يدور في كتاب الأشباه والنظائر. وله ملاحظ وآراء دقيقة كثيرة.

وتنشط الدراسات النحوية في عصر المماليك، بل تزدهر وتثمر ثمارا رائعة، ومن النحاة النابهين حينئذ **بهاء الدين بن النحاس الحلبي** الأصل المتوفى سنة 698 هـ)، دخل مصر وأخذ عن شيوخها، ثم جلس لإفادة الطلاب، ولم يلبث أن أصبح شيخ الديار المصرية في

علم العربية. وعليه تتلمذ أبو حيان حين نزوله مصر، وله مصنفات مختلفة من أهمها: شرح على المقرب لابن عصفور، وكان يرى أن فائدة العدل في مثل لفظة عمر الاختصار، فهي أخصر من عامر.

[أشهر النحاة المصريين]:

1-ابن أم قاسم:

وربما كان أنبه تلاميذ أبي حيان، **ابن أم قاسم الحسن بن قاسم** المتوفى سنة 749 هـ)، وأم قاسم جدته لأبيه، نُسب إليها. وله شرح على المفصل للزمخشري، وثانٍ على التسهيل، وثالث على الألفية لابن مالك. وتحتفظ كتب النحو له بآراء مختلفة، من ذلك أنه كان يرى أن المحذوف في "إنا وأنا ولكنا" النون الأولى لا الثانية لأنها اسم، والحروف أولى بالحذف من الاسم. وكان يتصدى لأستاذه أبي حيان كثيرا، وخاصة حين يعارض ابن مالك، ومما عارضه فيه منحازا لابن مالك أن حرّى من أخوات كاد، وليست اسما منونا بمعنى حقيق. وأكبر الظن أنه آن أن نفرد حديثا أكثر تفصيلا لأهم نحوي مصري ظهر في القرن السابع الهجري، وهو ابن الحاجب.

2-ابن الحاجب:

هو: جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المتوفى سنة 646 هـ)، ولد في "إسنا" بصعيد مصر سنة 570، ونشأ بالقاهرة، وأكب على الدرس والتحصيل حتى أصبح عَلَما في الفقه على مذهب مالك، وفي الأصول والنحو. ورحل إلى دمشق، وأقبل الطلاب يفيدون من علمه الغزير هناك، ثم عاد إلى القاهرة فدرّس النحو بالمدرسة الفاضلية. وله مصنفات

كثيرة في الفقه المالكي والأصول والعروض، ولكن شهرته طبقت الخافقين بما صنفه في النحو، وأهم مصنفاته فيه الكافية، والشافية، وهي في فن التصريف.

ولابن الحاجب آراء كثيرة اتفق فيها مع بعض النحاة، وأخرى خالف فيها جمهورهم، من ذلك أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن مثل "غلامي" مبني لإضافته إلى مبني، وخالفهم ابن الحاجب فعدّه معربا مقدرا إعرابه بدليل إعراب نحو: "غلامه وغلامك". وذكر النحاة أن من مسوِّغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام مثل: "أتلميذٌ في الفَصْل؟ " وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل: "أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ ".

وكان يذهب في تخريج المسألة الزنبورية في رواية الكسائي: "فإذا هو إياها" مذهبا بعيدا، إذ يجعل كلمة إياها منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة. ومما انفرد به ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة، وجعل من ذلك مقول القول في مثل: "قال زيد: عمرو منطلق"، وذهب إلى أن المفعولين الثاني والثالث لأنبأ في مثل: "أنبأت زيدا عمرا فاضلا" مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ. وقد ذهب مع الزمخشري إلى أن ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ في قوله عز شأنه: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ﴾ مفعول مطلق لا مفعول به.

3- ابن هشام:

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، وُلد بالقاهرة سنة 708 هـ، وبها توفي سنة 761هـ، وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته، فأقبل عليه الطلاب من كل فج يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة. وكان يتعمق مذاهب النحاة، ويتمثلها تمثلا غريبا نادرا، وهي مبثوثة في مصنفاته

مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد، مع إثارته ما لا يحصى من الخواطر والآراء في كل ما يناقشه وكل ما يعرضه. وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حدا جعلهم يقولون: إنه أنحى من سيبويه! وخلّف في العربية مصنفات كثيرة، من أهمها: كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وشذور الذهب وشرحه، و"قطر الندا" وشرحه، و"الإعراب عن قواعد الإعراب".

ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارا لنفسه منها ما يتمشّى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغني.

وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن كان وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها، وأن المفعول به منصوب بالفعل، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة.وليس معنى ذلك أنه كان متعصبا لسيبويه وجمهور البصريين، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع، ومما كان يتابع فيه الكوفيين أن الفعل ماض ومضارع فقط، وأن الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب في مثل: لتقم، حُذفت للتخفيف في مثل: قم واقعد وتبعها حرف المضارع. وكان سيبويه يذهب إلى أن "أبؤسا" في مثل: "عسى الغوير أبؤسا" خبر عسى، وذهب الكوفيون ومعهم ابن هشام إلى أن "أبؤسا" خبر لكان أو يكون محذوفة، أي: يكون أبؤسا، والجملة خبر عسى. وذهب سيبويه إلى أن "كيف" تكون دائما ظرفا، وذهب

الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفا أحيانا، وأحيانا اسما غير ظرف، بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

وعلى نحو ما كان يختار ابن هشام لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية، كان يختار لنفسه أيضا من المدرستين البغدادية والأندلسية، ومما اختاره من آراء أبي علي الفارسي أن "حيث" قد تقع مفعولا به كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ .ووافق ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ؟

على تقدير أن جملة الاستفهام: "كيف يلتقيان" بدل من كلمتي "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

وقد أكثر من مراجعة الزمخشري، ويكفي أن نذكر من ذلك: رده ما ذهب إليه من أن "لن" تقتضي تأبيد النفي وتوكيده، يقول: "وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكرارا والأصل عدمه". وليس معنى ذلك أنه كان يعارض دائما آراء الزمخشري، فقد كان يرتضي بل يستحسن كثيرا من آرائه، من ذلك ما ذهب إليه من أن "أنما" بالفتح تفيد الحصر مثل "إنما" وقد اجتمعتا، كما يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾. وقد استصوب رأيه في أن "قد" تأتي للتوقع، وقد تأتي للتحقيق مثل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ إذ دخلت لتوكيد العلم.

وأكثر الأندلسيين دورانا في مصنفاته ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان، وقد أكثر من متابعة ابن مالك فهو صاحبه الذي عني بشرح مصنفاته مثل التسهيل والألفية، أما أبو

حيان، فإنه كاد أن لا يوافقه في شيء، وكان كما أسلفنا يكثر من الخلاف على ابن مالك، وكأنما جعل ابن هشام نصب عينيه أن ينقض كل ما أورده عليه، وكذلك على الزمخشري.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إن أهم نحوي مصري تعقبه في آرائه هو ابن الحاجب، وكثيرا ما يثبت عليه السهو والوهم والتعسف، وكثيرا ما يتوقف لنقض آرائه.

4- نحاة متأخرون:

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطا واسعا منذ عصر ابن هشام، كما أخذ يتكاثر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن هشام وابن مالك، وأول من نلقاه منهم: **ابن عَقيل عبد الله بن عبد الرحمن** المتوفى 769 هـ)، وهو يعد في تلامذة أبي حيان. وله شرح على التسهيل لابن مالك، وشرحه على الألفية ذائع مشهور، وعني به كثيرون فكتبوا عليه حواشي، ومن أشهرها حاشية الخضري، وهي مطبوعة معه مرارا.

وممن نلقاه في القرن الثامن الهجري **ابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن** المتوفى سنة 776هـ، وقد ولي مدة قضاء العسكر وإفتاء دار العدل، ودرس للطلاب بالجامع الطولوني وغيره، وله في النحو مصنفات مختلفة، منها: التذكرة في عدة مجلدات وشرح على ألفية ابن مالك.

ونمضي في القرن التاسع الهجري، فنلتقي بنحويين كثيرين، من أنبههم **الدماميني محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري** المتوفى سنة 837 هـ، ناب في الحكم، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو. وله من التصانيف النحوية شرح على التسهيل لابن مالك، وشرح على مغني ابن هشام سماه "تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب" تحامل فيه تحاملا شديدا على ابن هشام، مما جعل **الشمني الإسكندري** المتوفى سنة 872 هـ، يتعقبه في حاشيته على المغني وقد سماها "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام".

ومن نحاة النصف الثاني من القرن التاسع الهجري **الكافيجي محمد بن سليمان الرومي** المتوفى سنة 879 هـ)، وُلد في بلاد الروم، ثم دخل الشام وبيت المقدس، واستقر في القاهرة ودرس في الشيخونية وغيرها، وكان لا يشق غباره في الفلسفة والمنطق والنحو، وأكثر تآليفه مختصرات، وأجلها وأنفعها شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام.

ولمع حينئذ اسم **الشيخ خالد الأزهري** المتوفى سنة 905 هـ)، وُلد بجرجا ونشأ بالقاهرة وأكب على علوم اللغة والنحو، ولازم الشمني وغيره، وأقرأ الطلاب في الأزهر فنُسب إليه، ومن مصنفاته النحوية "المقدمة الأزهرية في علم العربية"، وشرح عليها، وشرح على كتاب ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب" وشرح على الآجرومية وشرح على الألفية، وأهم شروحه "شرح التصريح على التوضيح" لابن مالك وهو مطبوع بمصر في مجلدين مرارا.

وربما كان أنبه نحوي أخرجته مصر في القرن العاشر الهجري **الأشموني: نور الدين علي بن محمد بن عيسى** المتوفى سنة 929 هـ، أخذ عن الكافيجي وغيره من نحاة عصره في القاهرة، وكان عالما زاهدا متقشفا، يكب على النحو وتدريسه للطلاب. ومن أهم مصنفاته النحوية شرحه على الألفية الذي سماه "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، وقد تمثل فيه الشروح الكثيرة التي سبقته تمثلا منقطع النظير، كما تمثل كتابات النحاة المختلفين وتحول ذلك كله سيولا في شرحه.

وتظل الدراسات النحوية ناشطة في العصر العثماني، ويتكاثر الشراح وأصحاب الحواشي، ومن أشهرهم في القرن الحادي عشر الهجري **الشنواني** المتوفى سنة 1019، و**الدنوشري** المتوفى سنة 1025 **والشيخ يس** صاحب حاشية التصريح على التوضيح المتوفى سنة 1061. ويلقانا في القرن الثاني عشر الهجري **الحفني** المتوفى سنة 1178 و**محمد الأمير**، وله

حاشية على المغني مطبوعة فرغ من تأليفها -كما قال في خاتمتها- سنة 1188هـ. ولعل أكثر أصحاب الحواشي والشروح في هذا العصر شهرةً **الصبان محمد بن علي** المتوفى سنة 1206 هـ، وله مصنفات مختلفة في المنطق والعروض والبلاغة، وأهم مصنفاته حاشية على شرح الأشموني، وقد طبعت مرارا.

ونمضي إلى العصر الحديث، ويلقانا في فاتحته الشيخ **محمد الدسوقي** المتوفى سنة 1230هـ/ 1815م، وكان يتصدر للإقراء في الأزهر، وله حاشية مطولة على المغني لابن هشام، وهي مطبوعة بمصر مرارا، وللشيخ **حسن العطار** المتوفى سنة 1250هـ/ 1834م حاشية مختصرة على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري طبعت بمصر مرارا. وربما كانت أهم الحواشي التي ألفت بمصر بعد ذلك حاشية **الشيخ محمد الخضري الدمياطي** على ابن عقيل وقد توفي سنة 1870م، وهي تمتاز بالوضوح وغزارة المادة، وخاصة في بيان الخلافات النحوية، وفي عرض آراء النحاة المتأخرين وخلاصة ما حشدوه في حواشيهم وشروحهم من اعتراضات وأجوبة وحجج وأدلة.

ومنذ أن أُنشئت دار العلوم في القرن الماضي يعم بمصر اتجاه جديد في تصنيف النحو تصنيفا يقصد به إلى تيسيره على الناشئة، وتلك وجهة أخرى غير وجهات المدارس التي حاولنا تصويرها في هذا الكتاب، ولعل من الخير أن نعود إلى الوراء ثانية لنترجم ترجمة موجزة للسيوطي، ونعرف تعريفا مختصرا بكتبه وآرائه النحوية.

السيوطي:

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المتوفى سنة 911 هـ)، عكف على الدرس والتحصيل منذ نعومة أظفاره، ولم يلبث أن أخذ في التأليف والتدريس للطلاب في

المدرستين الشيخونية والبيبرسية. وهو أغزر العلماء المصريين في عصره تأليفا في جميع الميادين: في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو. ومن أنفس كتبه اللغوية كتابه "المزهر في علوم اللغة"، وهو يضم مباحث واسعة في فقه العربية. وله في النحو مصنفات مختلفة، منها شرحه لمغني ابن هشام، وشرحه لشواهده، وكتاب الاقتراح في أصول النحو، ألفه كما يقول في مقدمته على هدي كتاب الخصائص لابن جني، وقد لخص فيه جميع ما يتعلق بتلك الأصول، ورجع أيضا إلى كتابي "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" لابن الأنباري.

ومن مصنفاته في أصول النحو وقواعده الكلية كتاب الأشباه والنظائر المطبوع مثل سالفه بحيدر آباد في الهند، وهو في أربعة مجلدات، وفيه يطبق على العربية المنهج الذي اتخذه الفقهاء في مصنفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه.

وله في قواعد النحو والتصريف كتاب "همع الهوامع شرح جمع الجوامع" وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، ومع كل رأي حججه وأدلته، جمعها من نحو مائة مصنف، لعل أهمها ارتشاف الضرب لأبي حيان. وهو يتعقب فيه آراء النحاة حتى عصره، مستقصيا لها استقصاء دقيقا، على نحو ما يتضح من ذكرنا له الدائم في هوامش هذا الكتاب. ومن حين لآخر تلقانا آراؤه النحوية، وهي في جمهورها اختيارات من آراء سابقيه، من ذلك أنه كان يختار -وفاقا لأبي حيان- أن الأسماء قبل تركيبها في العبارات لا مبنية ولا معربة؛ لعدم الموجب لكل منهما. وجاء عن العرب "وجدني" في وجدنني مع نون الإناث، واختلف النحاة أي النونين المحذوفة: نون الوقاية أو نون الإناث، وقال سيبويه: نون الإناث واختار قوله ابن مالك، وقال المبرد وابن جني وأبو حيان: نون الوقاية؛ لأن الأول ضمير فاعل فلا تحذف،

واختار السيوطي رأيهم. وقد صوّب رأي أستاذه الكافيجي في إعراب "بحسبك درهم" إذ كان يرى أن "بحسبك" خبر مقدم و"درهم" مبتدأ مؤخر.

المحتويات

القسم الأول: المدرسة البصرية 4
الفصل الأول: 5
البصرة واضعة النحو 5
المبحث الأول: أسباب وضع النحو 6
المبحث الثاني: أول من ألف في النحو: 7
المبحث الثالث: البصرة تضع النحو: 9
المبحث الرابع: أسباب التميز العلمي للبصرة: 12
المبحث الخامس: أوائل النحاة: 13
1-عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: 13
2-عيسى بن عمر الثقفي: 14
3-أبو عمرو بن العلاء: 15
4-يونس بن حبيب: 15
الفصل الثاني: 17
الخليل بن أحمد: 17
المبحث الأول: ترجمته: 18
المبحث الثاني: المباحث الصوتية عند الخليل: 19
المبحث الثالث: إقامته صرح النحو والتصريف: 20
المبحث الرابع: موقف الخليل من العوامل والمعمولات: 21
المبحث الخامس: موقف الخليل من السماع والتعليل والقياس: 23
الفصل الثالث: سيبويه 26
المبحث الأول: ترجمته ونشاطه العلمي: 27
المبحث الثاني: تأليفه الكتاب: 28

المبحث الثالث: منهج سيبويه في 31
التعريفات وموقفه من العوامل والمعمولات: 31
الفصل الرابع: الأخفش الأوسط وتلاميذه 39
المبحث الأول: ترجمته: 40
المبحث الثاني: فتح الباب للكوفيين للخلاف على سيبويه: 41
المبحث الثالث: متابعته للفراء كثيرا: 42
1- قُطْرب: 44
2- أبو عمر الجَرْميّ: 46
3- أبو عثمان المازني: 47
الفصل الخامس: المبرّد وأصحابه 50
1- المبرد: 51
2- الزجاج: 54
3- ابن السراج: 55
4- السيرافي: 56
القسم الثاني: 59
المدرسة الكوفية 59
الفصل الأول: 60
نشأة النحو الكوفي وطوابعه: 60
المبحث الأول: نشأة النحو الكوفي: 61
المبحث الثاني: النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة: 61
المبحث الثالث: الاتساع في الرواية والقياس: 64
المبحث الرابع: المصطلحات، 66
وما يتصل بها من العوامل والمعمولات: 66
الفصل الثاني: الكسائي وتلاميذه 68
1- نشاطه العلمي: 69

2- تأسيسه للمدرسة الكوفية: 69
3- تلاميذ الكسائي: 72
4- هشام بن معاوية الضرير: 72
الفصل الثالث: الفراء 74
1- نشاطه العلمي: 75
2- وضعه النهائي للنحو الكوفي ومصطلحاته: 76
3- العوامل والمعمولات: 78
4- بسط السماع والقياس، وقبضهما حتى في القراءات: 79
الفصل الرابع: ثعلب وأصحابه: 81
1- ثعلب: 82
2- أصحاب ثعلب: 83
3- كوفيون متأخرون: 84
القسم الثالث: مدارس مختلفة 86
الفصل الأول: المدرسة البغدادية 87
1- نشوء المدرسة البغدادية: 88
أولًا: ابن كيسان: 89
ثانيا: الزجاجي: 90
ثالثًا: أبو علي الفارسي: 91
خامسًا: ابن جني: 92
سادسًا: ابن الشجري: 94
سابعا: أبو البركات بن الأنباري: 95
ثامنًا: أبو البقاء العكبري: 95
تاسعًا: يعيش بن علي بن يعيش: 95
عاشرا: الرضي الإستراباذي: 96
حادي عشر: الزمخشري: 96

الفصل الثاني: المدرسة الأندلسية..... 98
أولا: النشاط النحوي في الأندلس:..... 99
ثانيًا : السير في اتجاه المدرسة البغدادية، وكثرة التعليلات والآراء:..... 101
ابن مضاء والثورة على النحاة:..... 106
ابن عصفور:..... 107
3- ابن مالك:..... 108
4- أندلسيون متأخرون: 110
أبو حيان: 112
الفصل الثالث: المدرسة المصرية 116
أولًا: النشاط النحوي في مصر:..... 117
ثانيًا: السير في اتجاه المدرسة البغدادية:..... 119
[أشهر النحاة المصريين]:..... 125
1-ابن أم قاسم: 125
2-ابن الحاجب:..... 125
3- ابن هشام: 126
4- نحاة متأخرون:..... 129
السيوطي: 131